المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

إدارة المخاطر في المدن الكبرى: دراسة حالة مدينة الجزائر –فيضانات باب الواد–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة.

إعداد:

منال قيعموش.

إشراف:

الأستاذ: فتحي بولعراس.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ياسين بولالوة	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
فتحي بولعراس	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
فاتح خننو	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/ 2022م.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي نستعينه ونستهديه حمدا كثيرا في إرشادنا

بمناسبة إنهاء

هذا العمل المتواضع نتقدم بخالص الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الفاضل "بولعراس فتحي" بتكرمه علينا بالنصائح والإرشادات من أجل إنجاز هذا الموضوع.

كما أشكر السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في قراءة هذه الدراسة وكلي أمل أن تنال رضاهم

أخيرا أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث العلمي أسأل المولى جلت قدرته أن يجازيهم عني خير جزاء.

الإهداء

الحمد لله ولا إله إلا الله صاحب الفضل العظيم على نهاية هذا العمل المتواضع

الذي أهدي من خلاله ثمار جهدي ونهاية مشواري الدراسي

إلى أصحاب الفضل والعطاء

أمي حفظها الله وأطال في عمرها التي نورت دعواتها دربي

إلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى من أشد أزري بهم ومن لهم في قلبي أعظم محبة وأجمل تقدير

أخي محمد وأخواتي ياسمين وإيناس رعاهم الله

إلى جميع صديقاتي لاسيما صديقاتي في الحرم الجامعي

إلى كل من شجعني وساندني في كل ظروفي وكل من شاركني فرحة نهاية مشواري

إلى روح شهداء فيضانات باب الواد رحمهم الله

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....ص08.

الاطار المنهجي و النظري.....ص09.

الفصل الأول : أهمية السياسة العامة للمدينة في الوقاية من المخاطر الكبرى.

تمهيد.....ص18.

المبحث الأول : ماهية السياسة العامة للمدينة و أهدافها.....ص19.

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة.....**ص19.**

المطلب الثاني: ماهية المدينة.....**ص24.**

المطلب الثالث: ماهية السياسة العامة للمدينة.....**ص28.**

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة للمدينة و نشأتها.....**ص28.**

الفرع الثاني: مبادئ و أهداف السياسة العامة للمدينة.....**ص29.**

المبحث الثاني: إدارة المدينة.....ص33.

المطلب الأول : العناصر الأساسية لإدارة المدينة.....**ص33.**

الفرع الأول: الحكم الرشيد.....**ص33.**

الفرع الثاني: الإدارة الحضرية.....**ص38.**

الفرع الثالث: السياسة الحضرية.....**ص39.**

الفرع الرابع: التخطيط الحضري.....**ص40.**

المطلب الثاني: الإدارة الحضرية للمدينة.....**ص42.**

الفرع الأول: مفهوم إدارة المدينة.....**ص42.**

الفرع الثاني: سمات إدارة المدينة و خصائصها.....**ص42.**

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المدينة.....**ص43.**

الفرع الأول: مبادئ سياسة المدينة الجزائرية.....**ص43.**

خلاصة الفصل.....**ص47.**

الفصل الثاني : مدينة الجزائر في مواجهة المخاطر الكبرى.

تمهيد.....**ص49.**

المبحث الأول: ماهية المخاطر الكبرى.....**ص50.**

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الكبرى و خصائصها.....**ص50.**

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الكبرى و آثارها السلبية.....**ص53.**

المطلب الثالث: الآليات القانونية الموجهة للوقاية من المخاطر الكبرى.....**ص55.**

المبحث الثاني : إدارة المخاطر الكبرى.....**ص58.**

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر.....**ص58.**

المطلب الثاني: أدوات و خطوات إدارة المخاطر وأبعادها واستراتجياتها.....**ص60.**

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر وتسييرها والآليات القانونية للتسيير في الجزائر.....**ص64.**

خلاصة الفصل.....**ص70.**

الفصل الثالث: الفيضانات و خطرها على مدينة الجزائر.

تمهيد.....**ص73.**

المبحث الأول : الفيضانات كظاهرة طبيعية..... **ص75.**

المطلب الأول : مفهوم الفيضانات و أنواعها .....**ص75.**

المطلب الثاني : أسباب حدوث الفيضانات ومعايير قياس الخطر.....**ص77.**

المطلب الثالث : الاثار الناجمة عن الفيضانات و الحد من أخطار الفيضانات...ص79.

المبحث الثاني : واقع الفيضانات في الجزائر.....ص82.

المطلب الأول : تسيير خطر الفيضانات.....ص82.

المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في مواجهة الفيضانات.....ص83.

المطلب الثالث : دراسة حالة مدينة الجزائر –فيضانات باب الواد–.....ص88.

خاتمة الفصل.....ص92.

الاستنتاجات.....ص93.

قائمة المراجع النهائية.....ص94.

الملخص.....ص102.

مقدمة

شهدت السياسات العامة في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في جميع الميادين من طرف العديد من المفكرين والباحثين، فهي تشمل البرامج والقرارات التي تطورها الأجهزة الحكومية والتي تساهم في تطوير بعض السياسات العامة لتحقيق أهداف سياسية، اجتماعية واقتصادية، حيث أصبح للجماعات المحلية دورا كبيرا في تحقيق المشاريع السياسي للمدينة و توجيه السياسات العمومية.

فالسياسة العامة للمدينة تمثل الدائرة التي تهم المواطن من النظام السياسي. وكل مؤسسة لها عنصران رئيسيان: العنصر الأول هو البنية التنظيمية، والثاني هو الوظيفة أو الاختصاص أو السياسة، إذ تهدف هذه السياسة لتحقيق تنمية شاملة ومنتجة و تضامنية و مستدامة للمدينة.

فإدارة المدينة في وقت المخاطر الكبرى، يقصد بها كل الإجراءات التي تتخذها الدولة على المستوى المحلي لمواجهة المخاطر الكبرى سواء كانت زلازل أو فيضانات.

تتعرض المدن الكبرى لمجموعة من المخاطر سواء كانت بشرية أو طبيعية، وتتكفل الدول بالوقاية من المخاطر من خلال تدخلها قبل وأثناء حدوث الخطر وبعده والقيام بإجراءات خاصة للحد من هذه المخاطر، ومن بين هذه المدن نجد أن الجزائر من بين المدن المعرضة باحتمالية كبيرة لعشرة أخطار كبرى من بينها الفيضانات.

فالفيضانات من أكبر الأخطار المدمرة والتي خلفت خسائرا كبيرة في الجزائر، كفيضانات غرداية وفيضانات الجزائر العاصمة، ومنه سنتطرق في هذه الدراسة للسياسة العامة وأهميتها في الوقاية من المخاطر الكبرى، ومجموعة المخاطر التي تعرضت إليها الجزائر وكيفية إدارة الفيضانات في الجزائر كفيضانات باب الواد.

الإطار المنهجي والنظري:

أ- الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

تتمحور المشكلة البحثية حول تفسير السياسة العامة للمدينة في وقت المخاطر الكبرى، بالتركيز على خطورة الفيضانات في مدينة الجزائر العاصمة بسقوط أمطار الخريف. فقد شهدت مدينة الجزائر العاصمة في السنوات الأخيرة تكرار ظاهرة الفيضانات مما شكل خطورة على أمن وسلامة سكان المدينة. ويُتيح لنا تفسير السياسة العامة للمدينة تقييم أداء نظام الحكم المحلي في مواجهة هذا النوع من المخاطر.

انطلاقاً مما سبق نطرح التساؤل البحثي المركزي التالي:

- ✓ كيف ساهمت السياسة العامة للدولة في الوقاية من خطر الفيضانات في الجزائر العاصمة؟

وتتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

* ماالمقصود بالمخاطر الكبرى؟

* ما هي أهم الآليات المعتمدة لرسم سياسة عامة رشيدة وقت حدوث المخاطر الكبرى؟

* ما هو واقع مدينة الجزائر في ظل حدوث الفيضانات، وما هي مجموع أساليب الوقاية منها؟

2- مجالات الدراسة:

1.2. المجال الموضوعي: عالجت هذه الدراسة دور السياسة العامة للمدينة وأداء الحكم المحلي وقت حدوث المخاطر في المدن الكبرى.

2.2. المجال المكاني: هذه الدراسة تشمل الإقليم الجغرافي لمدينة الجزائر.

3.2. المجال الزماني: تتحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة مع فيضانات باب الواد سنة 2001.

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية المندرجة عنها، اقترحنا الفرضيات التالية:

المخاطر الكبرى هي مجموع تهديدات تؤثر على المدن تأثيرا سليبا كبيرا، وتخلف خسائر بشرية ومادية.

إن السياسة العامة الناجعة لتسيير المخاطر الكبرى وإدارتها تحتاج إلى استراتيجيات فعالة وخبرة مكتسبة وقرارات رشيدة وفعالة للنجاح في الوقاية من كل التهديدات والأخطار المعرضة لها.

المعطيات الطبيعية لمدينة الجزائر تنعكس سلبا في حدوث مخاطر كبرى خطيرة لاسيما الفيضانات.

4-أسباب اختيار الموضوع:

1.4. الأسباب الموضوعية:

ترجع الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع إلى:

تم اقتراح هذا الموضوع من طرف المدرسة من أجل التعرف أكثر على السياسة العامة للمدينة ودور الحكم الراشد والسلطات العمومية وقت حدوث المخاطر الكبرى مع التركيز على حالة الفيضانات.

– تعرض الجزائر لكوارث عديدة ومتنوعة ومتقاربة زمنيا، ومن الرغم من الضعف النسبي لشدتها فقد أدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات والبيئة لا تتناسب تماما مع شدة الكارثة.

– عدم اهتمام الدراسات الأكاديمية الخاصة بالموضوع، على الرغم من أن القانون في أيدي السلطات التنفيذية للوقاية من المخاطر الكبرى ومواجهة الكوارث، وهو موضوع يشكل انشغالا فقهيا كبيرا في الدول المتقدمة، مما حفزنا على البحث عليه.

– مساعدة صناع القرار في رسم السياسيات للحكم الراشد في إدارة المخاطر في المدن الكبرى.

2.4. الأسباب الذاتية:

- الرغبة في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن اهتماماتي الشخصية بموضوع إدارة المخاطر في المدن الكبرى ومحاولة إبراز مدى تهيئة البيئة السياسة في الجزائر للوقاية من المخاطر الكبرى لاسيما الفيضانات.
- توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في تخصص العلوم السياسية ومحاولة كشف والتعرف أكثر على كيفية إدارة المخاطر في المدن الكبرى.

5– أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على إحدى الموضوعات المستجدة والتي عرفت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ويتعلق الأمر بالسياسات العامة للمدينة، وهي كالتالي:

- تسليط الضوء على المخاطر الكبرى في الجزائر وكيفية إدارتها.
- الأهمية السياسية لهذا الموضوع في الدراسات الأكاديمية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذه الدراسة من الناحية السياسية.

6- منهج الدراسة:

إن موضوع الدراسة والذي يحتوي على متغيرين أساسيين هما: السياسة العامة المدينة وإدارة المخاطر وارتباطهما ببعض، وضعنا أمام عدة أبعاد مختلفة فرضت عليها توظيف بعض المناهج والاقترابات العلمية ومنها:

1.6. المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة التفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وجمع الحقائق والمعلومات وتقرير حالة الظاهرة كما توجد عليه في الواقع و تحليلها.[1] وتم اعتماد هذا المنهج انطلاقا من الأسس النظرية للسياسة العامة للمدينة وإدارة المخاطر الكبرى انطلاقا من القانون التوجيهي للمدينة 06/06، والقوانين المتعلقة بالوقاية من الكوارث الطبيعية والفيضانات، ودور هذه القوانين في رسم السياسة العامة للمدينة عند حدوث المخاطر الكبرى وتحقيق إطار حضري مستدام وإصلاح التسيير والإدارة في مدينة الجزائر.

2.6. منهج دراسة الحالة: هو أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد من الحالات بهدف وصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر[2]، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا المنهج على التعرف على موضوع واحد معين بطريقة تفصيلية دقيقة ، والتعمق في دراسة وحدة معينة بغرض الوصول إلى تعميمات ومعطيات تخدم هذه الدراسة.

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي ، ***مناهج البحث العلمي*** ، (الجمهورية اليمنية صنعاء، دار الكتب ، ط، 3، 2019)، ص .46، 61.
[2] نفس المرجع، ص .56.

7- الاقترابات:

يُنظر إلى المدينة على أنها نسق من التفاعلات التي تحدث في بيئة معينة، تلك التفاعلات تمثل مجموعة من الأبنية تؤدي أدوارا ضرورية لاستمرار المدينة وأمنها واستقرارها.

ومن ثم فقد استعرنا الاقتراب الوظيفي، ومدخل السياسات العامة، كأطر تحليلية تعيننا على تفسير أداء نظام الحكم المحلي في مواجهة المخاطر الكبرى سواء كانت فيضانات أو زلازل.

1.7 الاقتراب الوظيفي: يركز على الوظائف التي تؤديها الأبنية المختلفة، ويربط هذا الاقتراب بين الوظائف والأبنية لذلك سمي الاقتراب البنائي – الوظيفي. وتتكون البنية من مجموعة أدوار. فالبلدية بنية تتكون من مجموعة من أدوار متفاعلة، المجلس الشعبي البلدي وأعضائه والمصالح الإدارية، والدائرة والولاية بنية تتكون من مجموعة من الادوار، فرئيس الدائرة دور، والوالي دور،...الخ.

2.7. مدخل السياسات العامة: إن دارسة السياسية هي دراسة ما يفعله النظام السياسي، وهي دراسة للتوزيع السلطوي للقيم، أو التخصيص السلطوي للقيم، وهي كذلك دراسة لوظائف النظام السياسي، أو بتعبير أخر هي دراسة لقدرات النظام السياسي. وأخيراً فدراسة السياسة العامة هي دراسة لقضاء مصالح المواطنين وإدارة شؤونهم. وهكذا فدراسة السياسة العامة هي باختصار شديد دراسة للأداء السياسي والحكومي والاداري.

8- أدوات جمع البيانات:

1.8. الملاحظة: أداة بحثية تستخدم للحصول على بيانات تتعلق ببعض الوقائع التي يتم فيها تحديد ما هو مطلوب التركيز عليه وتدوين ما يراه الباحث أو ما يسمعه بدقة مع تحديد

زمانها ومكانها، وهناك نوعان من الملاحظة، الملاحظة المباشرة ويتم فيها جمع الباحث للبيانات من خلال اتصاله مباشرة بالأشخاص أو الأشياء المراد دراستها، أما الملاحظة الغير مباشرة فتقوم على جمع الباحث للبيانات من مصادر ثانوية كالمراجع والتقارير والمذكرات والمواقع التي أعدها الآخرين[1].

2.8. المقابلة: هي أداة بحثية تعتمد على حوار بين الباحث وصاحب الحالة المراد الحصول على معلومات منه وآرائه بشكل مباشر من خلال طرح أسئلة محددة وتفسير الغموض وتسجيل ما دار في هذه المقابلة من بيانات[2].

9- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذه الدراسة هي كاتالي:

- قلة الدراسات في هذا المجال ذلك لحداثة هذا الموضوع.
- ارتباط هذا الموضوع بالعديد من التخصص، مما يستوجب الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه.
- صعوبة الدراسة الميدانية والمتمثلة في عدم الحصول على معلومات كافية لإتمام الجانب التطبيقي من الدراسة.

ب-الإطار النظري:

الدراسات السابقة:

يعد الاهتمام بالمخاطر في المدن الكبرى موضوعا حديثا وخاصة في الدراسات الجزائرية، لكن رغم حداثة الموضوع سنذكر بعض الدراسات السابقة المساهمة في معالجة هذه الدراسة:

---

[1] سهيل رزق دياب، ***مناهج البحث العلمي***، (فلسطين : 2003)، ص. 50- 51.
[2] المرجع نفسه، ص55.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان "دور ومكانة إدارة الخاطر في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة" من إعداد الطالب عبدلي لطيفة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (2010–2011)، تناول إشكالية أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية لا سيما الجزائرية منها؟ فموضوعه أولى أهمية للوسائل المستعملة لإدارة المخاطر للتنبؤ بحجم هذه المخاطر وأبرز التحديات المواجهة من قبل المؤسسات الاقتصادية في واجهة هذه المخاطر.
- مذكرة ماستر تحت عنوان " تسيير الجماعات المحلية للمخاطر الكبرى" من إعداد الطالبيتين: بن حساين باهية وبنكرو فظيلة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2018 تحت إشكالية الوقاية من المخاطر الكبرى من طرف الجماعات المحلية وحماية المجتمع من النتائج السلبية جراء هذه المخاطر الطبيعية.
- مذكرة ماستر تحت عنوان " إدارة المدن في الجزائر واقع وآفاق دراسة حالة–مدينة سعيدة– من إعداد الطالب سعودي سميرة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،(2018–2019)، حيث انطلقت الباحثة الدراسة من
- إشكالية مدى مساهمة المشرع الجزائري في تحديد خريطة فعالة لإدارة المدينة وتسييرها، حيث تناولت مداخلاته حول مساهمة الجماعات المحلية وقانون المدينة في التسيير الناجح للإدارة.

الفصل الأول:

أهمية السياسة العامة للمدينة في الوقاية من المخاطر الكبرى.

تمهيد:

السياسة العامة حقل معرفي لتطورات منهجية وعملية نظرا لتطور الاتجاهات الفكرية، فالسياسة العامة للمدينة هي إحدى السياسات العامة الهامة ذات التأثير الملموس في مجال الإدارة، كما تشمل مجموعة الاستراتيجيات والنشاطات من أفعال وسلوكات مختارة لإدارة المجتمعات حيث تتمثل في مجموعات التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل السلطات المعنية.

السياسة العامة للمدينة هي اتجاه يوضح أسلوب تفكير ما عند اتخاذ قرارات ناجحة ورشيدة أي هي مجموع القواعد والبرامج المشكلة لمخرجات النظام السياسي بصدد رسم معالم هذه القرارات.

السياسة العامة للمدينة سياسة إصلاحية تهدف إلى إعادة البناء الحضري وإصلاح المدن المهمشة وتطويرها.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة للمدينة وأهدافها.

اتجه العالم في السنوات الأخيرة نحو السياسة العامة للمدن أو الاهتمام بالقضايا التي تشغل جميع شرائح المجتمع، وهذا التوجه نابع من قرار سياسي تخطيطي هادف موجه لحل المشكلات بهدف الوصول إلى سياسة متكاملة، **إن** الاهتمام بالمدينة برمجة تنموية شاملة يكون بإصدار قوانين ملموسة للحفاظ على هذا الطابع الحضاري للمدينة والحفاظ على أمن المدينة أيضا.

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة.

1-تعريف السياسة العامة:

السياسة العامة هي تلك النشاطات الحكومية أو القرارات لتحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ برامج معينة، ويرتبط نجاحها بنجاح قرارات صناعها رسميون أو غير رسميون وتؤثر على سلوكيات الأفراد وظروفهم وظروف بيئتهم.[1] حيث اختلف المفكرون حول مفهوم السياسة العامة، ومنه نجد مجموعة من التعاريف المختلفة، نذكر منها مايلي:

مفهوم **كارل فردريك Friedrich:** حيث يعرف السياسة العامة بأنها:

" السياسة هي برنامج عمل مقترح لشخص
أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة
لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد
تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق
غرض مقصود".[2]

[1] رياض بوريش،" السياسة العامة من منظور حكومي" ، ***الحوار المتوسطي***، ع.5، (مارس2013)، ص 130-142.
[2] جيمس أندرسون، ***صنع السياسات العامة***(تكساس: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2009) ، ص . 15.

أي أن هذه السياسة العامة لها أهداف معينة وسلوكات معينة.

كما عرفها **ديفيد إستون** بأنها:

" توزيع القيم أي الحاجيات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية ". [1]

بالنسبة للسياسة العامة عند **توماس داي Thomas Day** تعرف بأنها:

" تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك ". [2]

ومنه نستنتج من خلال هذه التعاريف، أن السياسة العامة هي مجموعة من البرامج والأعمال والقرارات الحكومية الهادفة لأهداف مقصودة في ميادين معينة، ومنه تكون قراراتها شرعية وقانونية.

2-خصائص السياسة العامة :

للسياسة العامة خصائص معينة تهتم بها، فهي مجموعة من البرامج المعبرة لإديولوجية الحكومة الملموسة لقضايا مجتمعية ومخرجات متمثلة في أفعال وقرارات تحدد

[1] ابتسام قرقاح، ***دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)***، مذكرة ماستر منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص . 19.

[2] المرجع نفسه، ص . 20،21 .

بأهداف مقصودة مدروسة بخطة محكومة، لا بد من الوصول إليها، وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، كما تتمتع بشرعية القوانين والمراسيم المحددة لكيفية تنفيذ هذه السياسة. فالسياسة العامة عملية مستمرة ودائمة وعاكسة للنتائج المتوقعة في مواجهة المشكلة المطروحة قبل التنفيذ.[1]

3-أهداف السياسة العامة:

تهدف السياسة العامة إلى مجموعة من الأهداف التي تقوم في مجموعة من المجالات المحددة كالتالي: [2]

- **في المجال الاقتصادي :**

تسعى السياسة العامة في هذا المجال تواجه مجموعة قضايا تتعلق بالنمو الاقتصادي، ومنه فالحكومة تقوم بدراسة إمكانية تأمين الحاجيات الأساسية الاقتصادية لصالح المواطنين من خلال الاستغلال الحسن للموارد وجذب الاستثمارات وتطوير عملية التجارة للقضاء على ظاهرتي التضخم والبطالة.

- **في المجال الاجتماعي :**

فالسياسة العامة تسعى لتحقيق التقدم الاجتماعي، والحكومة تعمل على تلبية حاجيات أفراد المجتمع من خلال تحسين البرامج المختلفة من صحة ونقل ومواصلات وخدمات اجتماعية وتحقيق الرفاهية في المجتمع و غير ذلك.

- **في مجال الأمن:**

بما أن السياسة العامة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية فلا بد من وجود الأمن لتحقيق هذه الأهداف.

[1] رياض بوريش،" السياسة العامة من منظور حكومي" ، ***الحوار المتوسطي"*** ، ع.5، (مارس2013)، ص ص. 130-142.
[2] ريلض بوريش، المرجع نفسه، ص . ص130-142.

فلا بد على السياسة العامة بناء أمن قوي وقوة عسكرية مزودة بتجهيزات متطورة بالبحث عن المصادر البديلة للثروات وتحقيق الأمن الوطني والحفاظ عليه إقليميا ودوليا.

4-مراحل صنع السياسة العامة :

لصنع السياسة العامة لابد من اتباع مجموعة من المراحل، ولا يمكن حذف أي مرحلة من هذه المراحل لأنها مكملة لبعضها البعض، وتلخص في ستة مراحل، نذكر منها:

- **تحديد المشكلة** : تعاني المجتمعات المعاصرة تعاني من مجموعة من المشاكل، والمشكلة هي عبارة عن قضية معينة أو مشكلة معينة تطرح في المجتمع، وتمس فئة معينة و تبرز انتباه الحكومة، وفي هذه المرحلة لا بد من التعريف بالمشكلة الأساسية المراد معالجتها، معرفة أسبابها، تحليلها، ووضع أهدافها مع وضع الحلول المكنة و يقسم هذه الحلول حسب البيئة والظروف المحيطة بها، مع وضع خطة للتنفيذ ويقيم هذه الحلول لمعرفة مدى نجاحها أو فشلها.[1]
- **الأجندة السياسية:** العديد من الحكومات تواجه مجموعة من المشاكل، ولهذا نجد الحكومات تنظم هذه المشاكل من المشاكل الأكثر طلبا في المجتمع إلى المشاكل الأقل طلبا في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو أجندة السياسة الحكومية، وهناك نوعين من جداول الأعمال حسب كوب Coob وأيلدر Alder جدول أعمال نظامي وجدول أعمال حكومي، فجدول الأعمال النظامي يضم مشاكل تتبناها السلطة و تتدخل فيها السلطات الثلاث، وجدول الأعمال الحكومي يعالجه المستوى الحكومي فقط.[2]

[1] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص .33.
[2] جيمس أندرسون، مرجع سابق ، ص. 81، 82.

- **بلورة و صياغة السياسة العامة:** تأتي هذه المرحلة بعد المرحلتين السابقتين، ولا بد من صباغة الأفكار التي يمكن اتباعها للتعامل مع هذه المشاكل، وهذه المرحلة تتبلور في ظل وجود عوامل مختلفة اقتصادية، سياسية واجتماعية.[1]
- **تبني و إقرار السياسة العامة:** يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار من بين المقترحات الموجودة، أي هذه المرحلة التي يتم فيها تفضيل بديل على الآخر واختيار قرار حول بديل معين وهذا التبني للقرار يمر بمراحل تتمثل كونه يأتي على شكل قوانين للسلطة التشريعية نسلمها للأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الدولة، لتسلم إلى لجنة قانونية تقوم بعمل تقرير بأن المشرع، ومنه يقدم للمجلس للتصويت عليه، وفي حالة قبوله يصادق عليه وينشر في الجريدة الرسمية ويصبح نافذ المفعول، وفي حالة رفضه يرجع للمجلس مرة ثانية. [2]
- **مرحلة تنفيذ السياسة العامة:** في هذه المرحلة، السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها وصلاحياتها هي من تتولى تنفيذ السياسات العامة وهي من تملك الحق في إصدار اللوائح الخاصة بالتنفيذ، لكن إلى جانب الأجهزة الأخرى كالسلطة التشريعية بلجانها الفرعية ومنه السلطة هي من تتولى مراجعة اللوائح وترصد الأموال اللازمة للتنفيذ وإلى جانب السلطة القضائية أيضا بأدوارها و وحداتها الإدارية التي تتولى سلطة إجراء تطبيق اللوائح القانونية وإجراء التحقيقات. فكل هذه السلطات تسعى للتنفيذ الجيد للسياسات العامة.[3]
- **مرحلة تقويم السياسات العامة:** إن عملية التقويم عملية أساسية تعتمد على قياس أثار السياسة العامة لمعرفة نماذج السياسة العامة،وتساعد في تجنب المشاكل والصعوبات

[1] حنان سماجي، ***الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص . 40.
[2] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص . 36.
[3] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص . 37.

التي تواجهها الحكومات المحلية أثناء تنفيذ السياسة العامة، لأنها تقدم معلومات متكاملة حول الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج.[1]

المطلب الثاني: ماهية المدينة.

1-مفهوم المدينة:

تطرق عدد المفكرين لمفهوم المدينة، وقد وردت لفظة المدينة في القران الكريم، منها في قوله تعالى:

" و كذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم* قال قائل منهم كم لبثتم* قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم* قالوا ربكما أعلم بما لبثتم فاتبعوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر إليها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا".[2]

المعنى اللغوي:

تعني كلمة مدينة لغة: كلمة مشتقة من كلمة "دين".

كلمة المدينة عند اللغويين في معاجمهم على أساس أنها جمع مدن و مدائن.[3]

فالمدينة "urban" ومنها اشتقت كلمة "urbanisme" وهما معا يشكلا "urbus" التي تعني المدينة باللغة اللاتينية.[4]

فالمدينة جمع مدائن ومدن وهي المصير الجامع، تجمع سكاني يزيد على تجمع القرية.[5]

---

[1] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص . 37، 38.

[2] سورة الكهف، الآية 19 .

[3] ***المعجم المعاصر للغة العربية،*** "مادة المدينة".

[4] محمد عابد الجابري، ***قضايا في الفكر المعاصر:العولمة،صراع الحضارات،العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديموقراطية و نظام القيم، الفلسفة و المدينة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص. 11.

[5] **المعجم المعاصر**، مرجع سابق.

المعنى الاصطلاحي:

هناك مفاهيم مختلفة للمدينة، فكل مفكر له تعريف من جانب معين، وسنتناول هذه المفاهيم الآتية:

يعرف **ماكس فيبر** المدينة بأنها:

" مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة ويرى أن السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس" . [1]

وعرف **لويس ويرث** يعني بالمدينة بأنها:

"المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان، كما تقوم فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والمؤسسات التي تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية لحديثة داخل المدينة" . [2]

حيث ركز المفكر "لويس ويرث" في هذا التعريف على أن المدينة يحدث فيها تفاعل بين الأنساق الاجتماعية لها.

أما المفكر **إيف شالاس Yves Chalas** فيقول:

" المدينة دوما ما شهدت بتطوراتها، فهي لا تظهر دوما بما تنتظره منها، لذلك يجب علينا دوما أن نقرأ ونحاول قراءتها حتى تتطلع إلى

[1] سميرة سعودي، ***إدارة المدن في الجزائر واقع افاق، دراسة حالة: مدينة سعيدة،*** مذكرة ماستر منشورة، (جامعة مولاي طاهرسعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018 /2019)، ص. 47.

[2] صباح لمزاود، ***دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة-دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي،*** مذكرة ماجستر منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية)، ص . 40.

الأمل ومستقبل معها ". [1]

أي هي المجال الجغرافي الذي تتحدث فيه تفاعلات حضارية مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية حول السكان.

كما قدم المشرع الجزائري للمدينة مفهوم للمدينة كما يلي:

" المدينة كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية". [2]

لقد جاء في كتاب الجغرافيا الحضرية للمؤلف **بلقيريني،** مفهوم **دلماسو** للمدينة كونها: هي إسقاط على حيز من المجال للظروف الطبيعية والمخلفات التاريخية وصراع القوة الاقتصادية وجهود التطور التقني والعبقرية الخلاقة للمهندسين المعماريين والضغوط الإدارية والعادات اليومية وكذا التطلعات الشعورية واللاشعورية للسكان.[3]

أما علماء الاجتماع فقدم مفاهيم مختلفة، نذكر منها التعريفين التاليين:

المفهوم الأول: يركز على أن المدينة هي عبارة عن تمركز سكاني في مساحة معينة بكثافة سكانية.

المفهوم الثاني : يركز على أن المدينة هي عبارة عن انتشار لنظام لقيم معينة، سلوكات ومواقف معينة مما يطلق عليها اسم الثقافة الحضرية أي النظام الثقافي المميز للمجتمعات.

---

[1] سعادة بن زيان. "المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر،" ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*** ، م1، ع9، (مارس 2018)، ص ص241-262.

[2] سعادة بن زيان، مرجع سابق، ص. 247.

[3] مصطفى مدوكي، ***دراسة تطور المدينة و التغيرات المرفونمطية للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدينة تقرت***، مذكرة ماجستر مشورة ،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم والتكنولوجيا، 2010)، ص 15 .

و هناك من عرفها أيضا:

" عبارة عن نسق اجتماعي مغلق نسبياً يتضمن أبعادا إيكولوجية وتاريخية وجغرافية قانونية وإدارية وسياسية واقتصادية وهندسية معمارية متميزة، وينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي، وكثافة أكثر من الاتصالات الداخلية والخارجية في الوقت الذي يكون فيه النسق منطلقاً لحركات التغيير الاجتماعي الشامل، ومركز للاحتكاك، والتفاعل الثقافي والإبداع التكنولوجي والتقدم العلمي والحضاري، وتتكون المدينة من عناصر رئيسية وهي الطرق والمواصلات والمباني والمنشآت وغيرها ".

قد حاول **إيدالو** تلخيص آراء بعض المتخصصين الذين ناقشوا أمر المدينة في تعريف بقوله:

" المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تمارس فيه الوظيفة الاجتماعية (الثقافة، القيم، حماية الفرد) وهي العنصر الوظيفي للنظام الاقتصادي والإطار الذي تمارس فيه البرجوازية المنسجمة سلطاتها وهي كيان يستمد وحدته من الممارسة اليومية لسوق العمل" . [1]

تعريف Lowry:

"المدينة كنسق عام معقد أين الكل يؤثر على الكل". [2]

ومن خلال هذه التعاريف، نستنتج أن المدينة عبارة عن تجمع حضري يضم مجموعة من السكان يتميزون عن بعضهم البعض، هذه الرقعة الجغرافية تتمتع بوجود خدمات

[1] سميرة سعودي، مرجع سابق، ص 47، 48.
[2] مصطفى مدوكي، مرجع سابق، ص .18.

ومرافق مختلفة. كما تعتبر نسق مفتوح فيه العديد من التفاعلات والتدخلات التي قد تنشأ في المحيط، فالمدينة لها تأثيرات معقدة وعناصر مركزية، وهذا النسق يتماشى مع التطورات التي تعرفها الحياة الحضرية بمختلف هوياتها. فالمدينة لها ديناميكية مستمرة للعناصر المركبة لها والعلاقات المتبادلة فيما بينها.

المطلب الثالث :ماهية السياسة العامة للمدينة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة للمدينة ونشأتها.

1-مفهوم السياسة العامة للمدينة:

السياسة العامة للمدينة هي عبارة عن سياسة عمومية يشارك فيها كل من الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بانسجام وتشاور، وفق نظرة مستقبلية جديدة بواسطة أدوات جديدة لمعالجة المشاكل الموجودة في المدينة والتخلي عن الفوارق الموجودة بين المدن وتطويرها في إطار مشروع حضري.[1]

فالسياسة العامة للمدينة سياسة إصلاحية وعمومية هادفة إلى ترقية المناطق الحضرية ذات العوائق والفوارق بين الأقاليم وهذا كله بهدف تحقيق تنمية حضرية بالمدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة،[2] أي مجموع السياسات التي تقوم بها الجماعات المحلية في إطار المجتمعات.

2-نشأة السياسة العامة للمدينة:

إن السياسة العامة للمدينة ظهرت في فرنسا في فترة الفترة ما بين (1976_1990) في Seine-saint-denis في بعض الأحياء التجريبية نظرا لبعض الصعوبات والفوارق التي واجهتها في هذا الإقليم، حيث تم توسيع نطاقها إلى أحياء ومدن أخرى وطبقت في

[1] Définition de politique de la ville, https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c2097 (22/05/2019) .
[2] Définition :qu'est-ce que la politique de la ville, https://ressources-urbaines.org/ (20/03/2022).

عدة مدن فرنسية مثل مرسيليا وغيرها من المدن. وكانت الس تهدف هذه السياسة إلى تحسين سياسة البناء والسكن والحياة الاجتماعية.[1]حيث عرفت السياسة العامة للمدينة الواحدة في القرن الواحد والعشرين، وقامت الجزائر بتبنيها حوالي سنة 2005 بعد تشكل تعقيدات وتراكم مطالب ووجود احتجاجات عرفتها مثل : أحداث 1986 بقسنطينة.[2]

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف السياسة العامة للمدينة :

1-مبادئ السياسة العامة للمدينة:

السياسة العامة للمدينة تعتبر آلية للتسيير، تعتمد على جملة من المبادئ، نذكر منها أهم المبادئ:

- **التنسيق و التشاور**: يكون بصفة منظمة من طرف الدولة والحد من الاختلالات المتواجدة على هذا المستوى.
- **اللاتمركز في التسيير**: ويكون على المستوى المحلي من خلال إسناد الصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة.
- **اللامركزية في التسيير**: أي أن الجماعات الإقليمية تكون لها صلاحيات ضمن إطار قانوني.
- **التسيير الجواري**: يتم من خلاله وضع المناهج التي تجعل المواطن يشارك بشكل مباشر عن طريق الجمعيات في تسيير البرامج الكبرى المسطرة في سياسة المدينة ومنه بهدف تقريب المواطن من هذه السياسة وضرورة مشاركته في تسيير الشؤون ومنه عدم فصل تسيير المدينة عن مشاركة المواطن.

[1] Histoire de la politique de la ville-Profession Banlieue , https://www.professionbanlieue.org (23/03/2022).

[2] الهادي بووشمة ، " سياسة المدينة بالجزائر: الواقع والرهان مقاربة سوسيولوجية ،" ***مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع***، م ، 03، ع ، 03، (سبتمبر 2020)، ص ص 31- 50.

- **التنمية البشرية:** إن الإنسان هو المحرك الأساسي لكل تنمية وهو المصدر الأساسي للثروة، ولذا لا بد من وجود القانون ليحمي التنمية البشرية.
- **التنمية المستدامة:** تساهم التنمية المستدامة في تلبية الحاجات الضرورية للجيل الآني دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وهذه هي أهم أهداف السياسة العامة للمدينة.[1]
- **الحكم الراشد:** أي أن الإدارة تعمل للصالح العام وانشغالات المواطنين بكل شفافية من أجل تحقيق مجتمع ذو مقومات معيشية كافية والتخلص من الفقر والبطالة.
- **الإعلام:** ومن خلال الإعلام تستطيع المدينة إتاحة الفرصة للفرد للحصول على معلومات بصفة دائمة حول الوضعية الحالية لمدينتهم وتطورها وفق أهم الخطوط المسطرة لها.
- **مبدأ الشفافية** :إن المدينة هي المجال الذي يسمح للفرد بإعطاء رأيه في أبراز الهوية الثقافية و ترقية الجانب الثقافي للمدن الجزائرية في أطار القيم الوطنية.
- **مبدأ المحافظة على الأبنية ذات القيمة التاريخية والتراثية:** سياسة المدينة صيانة الأملاك المادية والمعنوية .
- **الإنصاف الاجتماعي:** سياسة المدينة تهدف إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والانسجام والتضامن الاجتماعي والتي تعتبر أهم عناصر سياسة المدينة، وذلك من خلال ضرورة النظر إلى المناطق المهمشة لتطويرها وتحسين معيشة السكان فيها، والقضاء على الآثار السلبية الناتجة عن هذا التهميش الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الجرائم والانحراف في المدن[2].

[1] تونسي صبرينة، "سياسة المدينة كآلية للتسيير المستدام للعمران في الجزائر،" ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م،12، ع ،04، (ديسمبر 2019) ، ص ص 193-211.
[2] سعادة بن زيان ، مرجع سابق ، ص ص 193-211.

2- أهداف السياسة العامة للمدينة:

من خلال القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06،[1] نجد أن أهداف السياسة العامة للمدينة كلها متعلقة بالجانب المعيشي للمواطن وتتمثل في تقليص الفوارق بين الأحياء وضمان توفير الخدمة الصحية وحماية البيئة ومكافحة الآفات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، ومنه سنتناول بالتفصيل مجالات التنمية المستدامة التي تهدف سياسة المدينة إلى تحقيقها كالآتي:

- **مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري:** في هذا المجال، السياسة العامة للدولة تركز على المحافظة على الثروات الطبيعية والاستغلال العقلاني لها ومنه المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية كصيانة الثراء الأرض وحماية المناخ من الاحتباس الحراري مما يترتب عنه تغيرات في البيئة كتغير أنماط سقوط الأمطار وتدمير طبقة الأوزون، وترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.
- **المجال الحضري و الثقافي:** نقصد به محاولة المحافظة على توسع المدينة من خلال المحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية وإعادة هيكلة النسيج العمراني من خلال إعادة خلق التوازن في عملية الانتشار العمراني والمحافظة على المساحات الخضراء، تزويد المدن بالتجهيزات الحضرية الأساسية فمثلا في ميدان التعليم والتربية، الإدارة، الصحة، البيئة..الخ، وتسهيل الحركة الحضرية من خلال تسهيل التنقل للسكان وربط التجمعات السكانية بالطرق للتخفيف من ظاهرة ازدحام المدن.[2]

---

[1] القانون التوجيهي للمدينة 06/06 عبارة عن مبادئ تتمثل في وضع إطار تشريعي يشمل استراتيجيات متعلقة بسياسة المدينة و ترقية المجال الحضري، ويهدف إلى تطوير المدينة وتقليص جميع أنواع الفوارق بين المدن، وللمزيد من معرفة معلومات حول هذا الموضوع، يرجى الاطلاع على القانون رقم06/06 المؤرخ في20 فبراير2006 ، المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006 .

[2] سعادة، بن زيان. "المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، م، 01، ع ، 09، ص. ص241-262.

- **المجال الاجتماعي:** يسند هذا العنصر على وضع سياسة اجتماعية هادفة لحل المشاكل التي تعرفها المدن الجزائرية عن طريق ترقية التضامن الحضاري وتوفير الخدمات الاجتماعية وتطوير فرص عمل مناسبة وضمان الرعاية الصحية خاصة المدن المهمشة.[1]
- **مجال التسيير:** يركز على الحكم الراشد داخل المدن في تسييرها والعمل على خلق إطار ديمقراطي لعملية صنع القرار السياسي، فالحكم الراشد ينتج لنا تطوير أنماط التسيير العقلاني بتقاسم المسؤولية بين السلطات العمومية والمواطن في تنفيذ السياسة العامة للمدينة في إطار قانوني.[2]
- **المجال المؤسساتي:** لمواجهة الصعوبات المؤسساتية الموجودة على مستوى المدن، لا بد من العمل على ترقية وتمويل سياسة العامة للمدينة من ميزانيات كالميزانية الوطنية المحلية أو آليات أخرى كالقروض والاستثمارات.[3]

[1] OPNV, observatoires territoriaux/régionaux - agences d'urbanisme plateforme de données-système d'information géographiques, Observation nationale de la politique de la ville, https://www.observation-des-territoires.gouv.fr. (25/03/2022).

[2] سعادة، بن زيان. مرجع سابق، ص. ص 241-262.

[3] صبرينة تونسي ، مرجع سابق ، ص ص 193- 211.

المبحث الثاني: إدارة المدينة.

المطلب الأول: العناصر الأساسية لإدارة المدينة.

الفرع الأول: الحكم الرشيد.

1-مفهوم الحكم المحلي الرشيد:

الحكم المحلي هو الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، ويعني بساطة عملية صنع القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ أو عدم تنفيذ القرارات، جاء مفهوم الحكم الجيد ليضيف البعد العقلاني.[1]

أما **البنك الدولي** يعرفه بأنه:

" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام".

فهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على تنفيذ السياسات العامة بفعالية واحترام كل من المواطنين والدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.[2]

كما اعتمد **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** على التعريف التالي للحكم الرشيد:

ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من المؤسسات التي يبر من خلالها المواطنون على مصالحهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة.[3]

---

[1] خيرة مجدوب ،" سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ***" مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية*** ، م، 01 ، ع، 01، (2019) ، ص ص 85-113 .

[2] وسيم وجيه الكسان، ***" الحكم الرشيد و التنمية البشرية المستدامة"*** ، (معهد الحاسبات والعلوم الإدارية، أكاديمية طيبة)، ص .4.

[3] عمراني كربوسة ، ***"الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"*** ، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص .2.

ويعني به **Francois Xavier Marien** ما يلي:

" يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية شارك بعضها البعض وتجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق من جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات ". [1]

أما **Francois Ascha** فعرفه بأنه:

" إشراك المؤسسات السياسية للفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتحالف تحالفا جديدا قائما على تقاسم المسؤوليات في العملية إعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تمالك المجتمع ". [2]

أما **الموسوعة السياسية** تعرفه بأنه:

تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي دون المساس بأسس هذا النظام.[3]

كما يعني أيضا:

[4] نوري صابر، ***الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية***، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020/2019، ص .10.

[2] نوري صابر مرجع سابق، ص.10 .

[3] عبد القادر حسين، ***محاضرات في ملتقى الحكم الراشد***، (جامعة أبو بكر بلقا يد وهران، 2020/2019)، ص .17.

"استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ". [1]

2-شروط الحكم المحلي الرشيد :

- الشرعية: يجب أن تكون قرارات السلطة مقبولة، أي القبول والرضا العام للنظام السياسي وتقديم المواطن الطاعة والخضوع لسلطة معينة.
- احترام الحقوق الأساسية للإنسان ورفض التمييز العنصري سواء من ناحية (الدين، الشكل، الطبقة الاجتماعية...الخ).
- لا بد أن يكون الحكم المحلي سريع الاستجابة ومراقب لكل السلوكات مع تحقيق المسائلة.[2]

فالحكم الرشيد هو الذي يساهم في توسيع قدرات البشر وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى ترشيد حكمها على كافة الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وبمختلف المستويات وطني أو محلي.

3-كيف يتم الحكم المحلي الرشيد :

لا بد من إعطاء الفرص وخلقها للمواطنين لكي يعبروا عن اهتماماتهم ومشاكلهم وغير ذلك. ففعالية الحكم المحلي الراشد ودرجة أثره تقوم على الخدمات التي تقوم بها الأجهزة المحلية من مؤسسات أي تحويل المدخلات إلى مخرجات من أجل تلبية تلك الخدمات، ومنه على أساس هذا التأثير والفعالية يكون المواطنون المحليون بالرغبة أكثر في المشاركة في القرارات المحلية عن طريق عدة صور، ومنه من خلال هذا، الأجهزة

[1] عبد الرزاق بوعيطة وعيسى بوقرة ، الحكم الرشيد و دوره في التنمية المحلية حالة الجزائر، ***"مجلة الميادين الاقتصادية "***، م ،01، ع، 01 ، (2018)، ص ص 45-60 .

[2] فريد ابرادشة، ***الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية***، أطروحة دكتوراة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص . 47، 48.

المحلية صانعة القرار هي التي تكون ذات كفاءة وتأثير أكثر في المواطنين أو المجتمع، ومنه تكون هناك شرعية لهذا النظام المحلي أي الحكم المحلي.

4-آليات ومعايير الحكم الرشيد :

-**الشفافية** : وتعني إتاحة كل المعلومات لكافة المؤسسات وجميع الأطراف المعنية وسهولة تبادلها، ولا بد من أن المعلومات تكون كاملة وشاملة ومنظمة عن أداء المؤسسات مما يسهل رقابتها، فهي تدفق جميع أنواع المعلومات في الوقت الملائم و بطريقة يعتمد عليها، وعليه لا بد من الدولة أن تهتم بحرية المعلومات.[1]

-**المشاركة:** وتتمثل في الحق في التصويت في المجالس التمثيلية المنتخبة، وتوفر القوانين التي تحمي حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات.[2]

-**حكم القانون** :أي أن لا شيء يسمو على القانون ، كل المسؤولين يخضعون للقانون وبصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، ولا بد أن تكون موافقة لمعايير حقوق الإنسان وحريات الإنسان .[3]

-**الفعالية و الكفاءة:** تسعى المؤسسات لإنتاج مخرجات مشبعة لحاجيات الأفراد والمجموعات، في ظل الاستخدام الرشيد لموارد المجتمع.

-**العدل:** أن تكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم وضمان أمنهم الاجتماعية.[4]

-**المساءلة والمحاسبة:** تعني التزام الدولة ومؤسساتها الحكومية بتقديم حساب عن تصرفاتها وأدائها، وسلوكها خلال النظم الداخلية لحماية المصالح العامة.

---

[1] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص. 04.

[2] نوري صابر، مرجع سابق، ص .19.

[3] نصيرة لوني، "آليات الحكم الراشد كأساس للإصلاح الإداري في الجزائر البلدية نموذجا،" ***مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية***، م، ع، 02، (سبتمبر2019)، ص. ص 50- 67 .

[4] ناصر جابر، ***السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: ،2012-2013)،ص .34.

أما المحاسبة فهي تتمثل في خضوع كل من يتولى المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية على قراراتهم تجاه مسؤوليهم والذين يكونون هم الآخرون مسؤولية تجاه البرلمانات التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .[1]

-**الرؤية الاستراتيجية:** هي امتلاك الجمهور العام خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى و العمل على مفهوم التنمية بالشراكة من القطاع الخاص ومؤسسات الدولة.[2]

-**حسن الاستجابة:** مدى قدرة المؤسسات على تقديم الحاجات للجميع دون تمييز والاستجابة لهذه المطالب.[3]

-**بناء التوافق أو اتجاه الإجماع:**

" التوصل إلى إجماع حول قضايا تحقق المصلحة العامة للجميع على حد سواء، كما يتضمن تسوية الخلافات والمنازعات ".[4]

فمن خلال هذا نستنتج أن الحكم الرشيد مقاربة سياسية حديثة ترتكز على مؤشرات سياسية بكفاءة وشفافية وفعالية في إدارة المجتمعات، وتكرس لقيم العدل، حقوق الإنسان، محاربة الفساد السياسي، وهذا كله في نطاق المؤسسات الشرعية.

5-أهداف الحكم الراشد :

- ترشيد الإنفاق.
- العدالة الاجتماعية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الشفافية و المساءلة.
- الرفاه الاقتصادي.

[1] ابرادشة فريد، مرجع سابق ، ص. 68.
[2] ابرادشة فريد، مرجع سابق ، ص . 70.
[3] نوري صابر، مرجع سابق، ص. 19.
[4] نوري صابر، مرجع سابق، ص . 19.

- قلة الفساد للتعرض للمساءلة و المحاسبة.
- الاستقرار السياسي.
- كفاءة الحكومة.[1]

الفرع الثاني: الإدارة الحضرية.

وفي مجال البيئة الحضرية للمدن، هناك الإدارة التقليدية التي تعني إدارة المؤسسات والإدارة العلمية.

توجد تحليلات من قبل بعض المفكرين سجلت أربع مدن في أسيا في عام واحد عرفت نموا سريعا حضريا وبشكل غير مخطط، مما ترتب عليها عواقب فيما بعد تمثلت في تدهور البيئة الحضرية، ومنه لا بد من معالجة هذه المشاكل من خلال التنسيق بين القطاعين الخاص والعام، فخلال فترة الثمانينيات، ثم البدء من في إعادة هيكلة المناطق الحضرية في التنمية، ومنه عرفت اسم الإدارة الحضرية "urban management", فالإدارة الحضرية لها ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

-حركة السكان من الريف إلى الحضر على مستوى العالم .

-الأهمية الاقتصادية للمدن.

-أهمية بناء المؤسسات المحلية من أجل التنمية.

1-أهداف الإدارة الحضرية:

-الاستجابة لعملية التحويل الحضري وتحقيق أهداف احتياجات وأهداف الإدارة الحضرية مثل: إدارة الأرض، التمويل، معالجة الفقر الحضري.

2-عوامل نجاح الإدارة الحضرية:

-تطوير الهيكل المالي و الإداري.

[1] حزر الله محمد لخضر، "الحكم الراشد معالم في المعرفة و الممارسة"، في: https://aljazeera.net (2020-02-02)

-تحسين البيئة الحضرية.

-تنمية المؤسسات و مشاريع التطوير.

-بناء التأهيل على الإدارة والتخطيط.[1]

الفرع الثالث : السياسة الحضرية.

1-تعريف السياسة الحضرية:

السياسة الحضرية هي مجموعة من القرارات والعمليات لوحدة حضرية معينة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متوازن، مع تحديد الأهداف على جميع المستويات الوطنية والجهوية في ظل السياسة الاجتماعية أو تجديدها وكيفية تسيير هذه التنمية تكيفا مع الوضع التاريخي والظروف المحيطة بالمرحلة على جميع المستويات الوطنية و المحلية للبلاد.[2]

السياسة الحضرية الوطنية هي مجموعة متماسكة من القرارات من عملية حكومية من أجل هدف تعزيز تنمية حضرية.[3]

ومنه فالسياسة الحضرية هي إطار متكامل منسق بين المستوى الوطني و المحلي منة حيث الخطط والسياسات وفق رؤية التوسع الحضري.

والتسيير الحضري هو أساس السياسة الحضرية، وهو عبارة عن عمليات متكاملة تشمل التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة. ويقصد به مجموعة من استراتيجيات المتبعة من طرف المسؤولين ويهدف إلى توسيع البيئات الحضرية.

2-أهداف السياسة الحضرية الوطنية :

- يساهم في تعزيز المشاركة و التعاون بين الجهات الفاعلة.

---

[1] عصام صالح مهدي الداغستاني، أنواع البيئة الحضرية في https://almerja.net ، (21مارس2022).

[2] فتيحة الطويل، ***السياسة الحضرية و مشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية دراسة ميدانية في مدينة بسكرة***، مذكرة ماجستر منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الاداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005)، ص. 34.

[3] عبد العزيز عقاقبة، ***تسيير السياسة العمرانية في الجزائر***، مذكرة ماسترمنشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص. 56.

- يساهم في خطط التنمية الإقليمية.
- تربط السياسات القطاعية فيما بينها.
- تعزيز الروابط بين المناطق المحيطة بالمناطق الريفية.[1]

الفرع الرابع: التخطيط الحضري.

1-تعريف التخطيط الحضري:

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة ونذكر منها:

نعني به: " ***التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية*** ".

يعرفه **لويس كب** "**louwis keebe**" :

"***علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض***".

كما يعرفه **بوسكوف:**

"***عبارة عن عملية التغيير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلة الحضرية***".[2]

ومنه فالتخطيط الحضري هو مجموعة البرامج التي تضعها الجماعات المحلية حول مستقبل المدن، يجمع بين مختلف التغيرات الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية وغير ذلك من أجل معالجة مشاكل المدينة وسكانها، ومنه اتخاذ قرارات لتوسيع العمران في المدينة و الخدمات الحضرية من أجل تحقيق الأهداف المقررة.

استراتيجية التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري يكون بوضع بخطة تبين الواقع وآثاره السلبية ومحاولة معالجة هذه الآثار في ظل التطور العلمي و التكنولوجي والإمكانات الموجودة، وتبدأ بوضع

[1] عبد العزيز عقاقبة ، مرجع سابق. ص. 19.

[2] رياض تومي، ***أدوات التهيئة و التعمير وإشكالية التنمية الحضرية ، مدينة الحروش نموذجا***، مذكرة ماجستر منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2006/2005)، ص .60.

الأهداف الرئيسية المرسومة: تكون من خلال جمع المعلومات حول المدن ورسم النظرة المستقبلية من أجل تقدم المدينة.

ثم ننتقل على تنفيذ الخطة رسميا من قبل المسؤولين في الوزارة أي الوحدة المسؤولية عن التخطيط، تنسيقا مع الأجهزة المركزية المختصة بالتخطيط داخل الدولة مع أجهزة التنفيذ على المستوى المحلي على حسب كل منطقة، ثم تأتي المراقبة الفعلية لعملية تنفيذ هذا التخطيط على ارض الواقع لهذه المخططات والمشاريع، ومنه في هذه المرحلة تواجه عقبات، ولذا لا بد من تجاوزها ضمانا للسير الحسن وتحقيق أهداف البرنامج الحضري.

التخطيط الحضري هي إحدى الآليات أو الاستراتيجيات المؤثرة و العقلانية للسياسة الحضرية، أي هي الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية لحل المشاكل العمرانية في إطار قانوني وتشريعي واعتمادا على أدوات مناسبة و وسائل خاصة من أجل تطبيق هذه القوانين في ظل السياسة العامة.

2-خصائص التخطيط الحضري:

- الاتصال بطبيعة الحياة الحضرية.
- فهم التوزيع في المناطق.
- وجود التكامل بين التخطيط الحضري والإقليمي.
- تحديد الأهداف الاجتماعية للتخطيط الحضري والإقليمي.
- يشكل سياسة موحدة وشاملة تجمع الجوانب الاجتماعية والإقليمية للعملية الحضرية.[1]

[1] رياض تومي، مرجع سابق، ص .62.

المطلب الثاني: الإدارة الحضرية للمدينة.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المدينة.

إدارة المدينة بدأت كنوع من الأنشطة الإدارية في روسيا، حيث شكلت الحكومة الذاتية المحلية، وتعني إدارة عمليات المؤسسات والإنتاج على مستويات مختلفة.[1]

إدارة المدينة احتلت أهمية مركزية في بناء النظام السياسي للدولة، إلى جانب إمكانياتها لاستيعاب مشكلات التغيير المتوقعة في بيئة الجهات المحلية.

كما نعني بها: تصريف الشؤون المحلية عن طريق مجموعة الوحدات والأجهزة المحلية المسؤولة في حدود السلطات المخولة لها من الحكومة في إطار الدستور.[2]

الفرع الثاني: سمات إدارة المدينة وخصائصها.

- إدارة المدينة هي عبارة عن منظمة تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وأهم مهام إدارة المدينة زيادة دخل السكان، فإن معيار فعالية أنشطتها لا يمكن أن يكون الحد الأقصى من الربح ولا يمكن أن يكون الحد الأقصى لإيرادات الميزانية، ففي المجتمع الاقتصادي، الأجور نفقات وكلما ارتفعت سيكون ربح المشروع .
- دور الشخص كمشارك في عملية الإدارة الحضرية، في وقت واحد له ثلاث أدوار فهو كائن للإدارة، موضوع الإدارة، هدف الإدارة.
- الحوكمة الحضرية: الاعتماد على الرغبات والاحتياجات والإدارة والطاقة والفكر العمل، أي الاعتماد على استخدام الناس كمورد محلي أساسي، فإن قرارات الإدارة على مستوى البلديات تبنى وتنفذ بشكل مختلف على حسب الدولة والإنتاج.[3]

---

[1] فائق مشعل قدوري، صباح فيحان محمود، "إدارة المدينة و دورها في التنمية المحلي "، ***مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد 04 العدد10،ص 10.

[2] عبد الرزاق الشبخلي، ***الإدارة المحلية دراسة مقارنة***، (عمان: دار المسيرة للطباعة و النشر، 2001)، ص .20.

[3] شريهان حوامدة، ***ظاهرة الحوكمة الحضرية***، في https://e3arabi.com (2022/03/26).

المطلب الثالث: مبادئ إدراة المدينة.

الفرع الأول: مبادئ سياسة المدينة الجزائرية.

مند القدم والمدينة عبارة عن نسق متجانس وموحد، وعملية تسيير المدينة عملية متداخلة تهدف إلى تحقي التوازن بين المجال الحضري والتنمية الحضارية المستدامة، وهناك ما يشير إلى مسألة التسيير المدني إلى غاية 2006 وقت صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم06/06.

1-المبادئ العامة للمدينة الجزائرية:

يقوم مشروع القانون التوجيهي للمدينة 06/06 يقوم على عدد من المبادئ متمثلة في وضع إطار تشريعي منسجم يهدف إلى ترقية المدينة بصفة عامة. ويحتوي هذا القانون على تسع وعشريين مادة مقسمة إلى ستة فصول وسوف نعالج المادة الثانية التي تدور حول المبادئ العامة التي تحكم المدينة الجزائرية بجوانبها السياسية الإدارية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية وحتى التراثية.

- **المبادئ السياسية:** ذكر القانون التوجيهي للمدينة 06/06 مجوعة من المبادئ الإدارية وهي:

- **مبدأ التنسيق والتشاور الحضريين:** ويعتمد على مساهمة مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق عملية سياسة المدينة بصفة منظمة وناجعة انطلاقا مما تحدده الدولة من مخططات وتصاميم مستقبلية وتعليمات، مع وجود تنسيق وتكامل وتفاعل بين هذه المخططات والتعليمات. [1]

[1] فتيحة شمام، ***قانون المدينة في التشريع الجزائري***، مذكرة ماجستير منشورة، (جامعة سعد دحلب البليدة : كلية الحقوق ،2012)، ص92 . 93.

- **مبدأ اللاتمركز:** فبموجب اللاتمركز يتم إسناد المهام والصلاحيات إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.[1]
- **مبدأ اللامركزية في تسيير المدينة:** بموجب اللامركزية تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة صلاحيات ومهام بحكم القانون.[2]
- **مبدأ التسيير الجواري الحضري:** ومنه يتم إشراك المواطن في تسيير الأنشطة والبرامج المتعلقة بحياته المعيشية مع تقدير آثاره المترتبة وتقييمها.[3]

➢ **المبادئ الاقتصادية و البيئية:** وتتمثل أهم هذه المبادئ:

- **مبدأ التنمية البشرية:** فالتنمية سيرورة شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق الرفاهية، والاستمرارية لتحقيق التماسك الاجتماعي، فالإنسان هو محور الارتباط بين البيئة والاقتصاد والاجتماع.[4]

➢ **المبادئ البيئية:** المدينة والبيئة مركبا متجانسا لأي عملية عمرانية، وتتضمن أهم المبادئ:

- **مبدأ التنمية المستدامة:** عملية للتغيير يتم فيها استغلال الموارد على محو كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية حاجيات الإنسان.
- **مبدأ المحافظة:** أي المحافظة على المدينة من الأخطار وصيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة وحمايتها وتثمينها، حيث تنص المادة 46 من القانون رقم20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،[5] وأن تكون البنايات مخططات مدروسة حول درجة القابلية للخطر وهذا لحمايتها من الأخطار الكبرى.

---

[1] ناصر لباد، "القانون الإداري التنظيم الإداري" ، ***منشورات دحلب***، (الجزائر1999)، ص .60.

[2] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية ، عدد 15 لسنة 2006.

[3] فتيحة شمام، مرجع سابق ، ص .101.

[4] فتيحة شمام، مرجع سابق، ص .102 .

[5] القانون رقم20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد84 لسنة 2004.

- **مبدأ الحكم الرشيد:** من منظور سياسة المدينة، الحكم الراشد بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة بكل شفافية.

➢ **المبادئ الاجتماعية والثقافية :**

- **مبدأ الإنصاف الاجتماعي:** يهدف إلى التضامن والانسجام والتماسك الاجتماعي، فالدولة تتكفل بكل المشاكل الاجتماعية كالبطالة ونقص الشغل وغلاء المعيشة أي توفر عملة انتقالية للمواطنين وسياسة تنموية اجتماعية لهم دون تمييز واستثناء لإعادة بناء علاقات سكان المدينة ببعضهم البعض.
- **مبدأ الإعلام الحضري:** في الوقت المعاصر أصبحت وسائل الإعلام هي من تبرز الوقائع والأحداث ومنه يحصل المواطنون على معلومات مستمرة حول وضعية مدينتهم وآفاق تطورها.
- **مبدأ الثقافة الحضرية:** تهدف إلى تحقيق نجاح للإبداع والتطور الثقافي والانخراط والمشاركة في الثقافة الحضارية بطابع إسلامي بعيدا عن التمييز.[1]

2-أهداف القانون التوجيهي للمدينة:

إن القانون التوجيهي للمدينة06/06 قفزة نوعية في السياسات الاستراتيجية في تخطيط المدن، فهو إطار مؤسساتي و تنظيمي لتسيير المدينة، ومن أهم أهداف تسيير المدينة التي جاءت في المادة الأولى لهذا القانون ما يلي:

- تقليص الفوراق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها.

[1] شمام فتيحة، مرجع سابق ، ص . 105.

- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية .
- تحقيق التنمية المستدامة.
- المحافظة على البيئة الثقافية.
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة.
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتأهيله.
- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.[1]

[1] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية عدد 15 لسنة 2006.

خلاصة الفصل:

السياسة العامة للمدينة نوع من أنواع السياسة العامة، تجمع بين تحقيق الأهداف العامة للمدينة من خلال الحكم الرشيد في المدينة وتطوير السياسة الحضرية بإحداث سياسة تنموية رشيدة للمجتمع المحلي، فمن أجل تجسيد السياسة العامة للمدينة، يجب تحميل مسؤولية جميع الهيئات والأطراف الفاعلة ي الدولة، وتعبئة كل مواطن من أجل إنجاح هذه العملية تقنيا،اقتصاديا، اجتماعيا، وإحداث توازن في المدينة.

الفصل الثاني:

مدينة الجزائر في مواجهة المخاطر الكبرى

تمهيد:

إن الاهتمام بالمخاطر الكبرى وتسييرها كان من طرف المجتمع المدني من خلال بعث الأمم المتحدة سنة 1990 للعشرية الدولية للوقاية من الكوارث الطبيعية، من أجل تطوير طرق الوقاية منها والحد من آثار الكوارث على الإنسان وبيئته وممتلكاته.

حيث دخل تسيير المخاطر الكبرى مجال الدراسات الأكاديمية المعاصرة، فأصبح فرعا من قانون البيئة، أما الجزائر فهي بلد معرض لعدة أخطار كبرى بنسب كبيرة، ومعنية بعشرة أخطار من بين الأربعة عشر خطرا حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة منها: الزلازل، الفيضانات، الانزلاقات الأرضية، الجفاف.

فمنذ بداية الثمانينيات شهدت الجزائر العديد من الكوارث الكبرى كفيضانات العاصمة وفيضانات غرداية، زلزال بومرداس، ومنه ظهر الوعي بضرورة الوقاية من المخاطر الكبرى ووضع منظومة وطنية لمراقبة تطور المخاطر وتحسين عملية تقدير وقوعه سنة 2004، ووضع السلطات العمومية لنصوص تشريعية جديدة متعلقة بتقييم المخاطر ووضع التدابير اللازمة للوقاية من هذه المخاطر ومواجهتها وتجاوزها.

فالمخاطر والكوارث الطبيعية هي حوادث تؤدي إلى فقد عدد كبير من الأرواح أو الممتلكات، وتنقسم إلى نوعين كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان، ومنه سنتناول في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى المخاطر الطبيعية الكبرى والمبحث الثاني سنتحدث فيه كيف تواجه الجزائر مثل هذه المخاطر.

المبحث الأول: ماهية المخاطر الكبرى.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الكبرى وخصائصها.

1-مفهوم المخاطر الكبرى:

لقد اختلف المفكرين حول تعريف الخطر كونه مصطلح لا يستخدم في مجال واحد فقط، و منه نذكر مجموعة من التعاريف.

أ-مفهوم الخطر لغة:

إن كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني"Rescass" أي" Risque " والذي يدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع. [1]

ب-مفهوم الخطر اصطلاحا:

هو إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهو في نفس الوقت الحالة المتضمنة لاحتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.

اعتبر الأستاذ F.MODERNE أن مفهوم المخاطر الكبرى مصطلح واسع مرتبط بعدة معايير.

حيث عرف **Haroun Tazief** الخطر بأنه:

"كل تهديد مباشر على الإنسان وبيئته ومنشأته". [2]

ج-مفهوم المخاطر الكبرى:

---

[1] لطيفة عبدلي ، ***دور ومكانة إدارة المخاطر ف المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة،*** مذكرة ماجستير منشورة ، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011) ص .02.

[2] خالد بوصفصاف ، ***تسيير المخاطر الكبرى***، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020/2019)، ص . 06.

اختلف المفكرين في تحديد مفهوم المخاطر الكبرى، وهو ما يفسر وجود عدد كبير من التعاريف، سنقتصر على أهمها:

أكد **تونر**"**Tuner** "على أن المخاطر الكبرى :

"حدث مركز مكانيا وزمنيا، يهدد المجتمع أو منطقة معينة، مع ظهور نتائج غير مرغوبة، نتيجة عدم الحذر والحيطة التي ألفها السكان منذ القدم" [1].

كما عرفها رؤول فيفر" Raul Fave" بأنها :

"أحداث غير متوقعة مدمرة وعنيفة، قد يكون مصدرها طبيعي أو بسب الإنسان، ويؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة ويلحق قدرا كبيرا من الضحايا" .[2]

مكتب الأمم المتحدة للتخفيف من أثار الكوارث بين أن المخاطر الكبرى:

" حدوث محتمل في فترة محددة من الزمن، وفي منطقة معينة لظاهرة ضارة".[3]

بالإضافة إلى أن معهد الجيولوجيا الأمريكي سنة 1984 قام بالتعريف التالي: حالة طبيعية أو حالة مفتعلة من طرف الإنسان، يترتب عنها مخاطر طبيعية أو آثار سلبية تؤثر على حياة الناس. [4]

---

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، ***تسيير الجماعات المحلية للمخاطر الكبرى*** ، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)،ص .09.

[2] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص11.

[3] محمود توفيق محمد، ***حماية الإنسان في حالة الكوارث الطبيعية***، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2013)، ص .29.

[4] محمد صبري محسوب ومحمد إبراهيم أرباب، ***الأخطار والكوارث الحدث والمواجهة معالجة جغرافية*** ،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص .32.

وأكد المشرع الجزائري على أنها تعتبر:

"كل تهديد محتمل للإنسان والبيئة بفعل طبيعي استثنائي أو بفعل نشاطات بشرية". [1]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الخطر الكبير هو ظاهرة عشوائية موافقة لمستقبل أي توقع مقيد باحتمال، وهي عملية طبيعية، أو تحدث بسبب الإنسان أو أحداث لها القدرة على تسبيب الخسارة ولحاق الضرر بالممتلكات أو اختلال في النشاط الاقتصادي أو التجارة أو تدهور بيئي، فهو تهديد حقيقي أو محتمل بوقوع حدث مضر ماديا أو معنويا، يمكن تقويمه وتسييره والتكييف معه.

2-خصائص المخاطر الكبرى:

- **اختلاف المكان:** تقع المخاطر في بيئات مختلفة كالبيئة المفتوحة بعيدا عن الاستيطان والنشاط البشري، أو يمكن أن تقع في البيئة البشرية مكان استوطان الإنسان ومزاولة نشاطه المختلف.
- **اختلاف السبب:** تحدث المخاطر لأسباب بشرية مباشرة وغير مباشرة، كما تحدث لأسباب لا علاقة للإنسان بها، أي قد تكون أسباب طبيعية.
- **اختلاف التأثير:** تؤثر المخاطر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة ومكوناتها، ويختلف تأثيرها وأثارها فيكون بدنيا، نفسياً أو مادياَ، ويكون بسيطا، متوسطاً أو شديدا كتشريد السكان وتدمير الممتلكات.
- **اختلاف نطاق تأثيرها الجغرافي:** يختلف امتداد وانتشار تأثير المخاطر، فقد يكون تأثيرها موضعياً، محلياً، إقليما أو عالمياً.
- **اختلاف نطاق تأثيرها زمنياً:** يختلف العمر الزمني للمخاطر فقد تكون مدته ثواني أو

[1] المادة02 من القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 2004/12/25.

دقائق أو ساعات أو أياماً وشهور أو سنوات .[1]

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الكبرى وآثارها السلبية:

1-أنواع المخاطر الكبرى:

تباينت تصنيفات المفكرين حول الأخطار الكبرى فهناك من قسمها حسب نتائجها وتأثيرها، وهناك من قسمها حسب طبيعتها، لكن غالبا ما تصنف إلى صنفين :

- **المخاطر الطبيعية(les risques naturels):** أي تكون هذه المخاطر نتيجة أسباب طبيعية، وهي عبارة عن ظواهر فيزيائية تحدث في البيئة بشكل طبيعي دون تدخل الإنسان وتصنف المخاطر الطبيعية إلى:
  - **المخاطر الجيوفيزيائية:** وهي أخطار ناشئة عن الأرض الصلبة كالزلازل، البراكين.
  - **المخاطر الهيدرولوجية:** وهي أخطار يتسبب بها حالة وحركة وتوزيع المياه على الأرض كالفيضانات والانهيارات الجليدية.
  - **المخاطر المناخية:** وهي أخطار متعلقة بالمناخ كالجفاف، حرائق الغابات، أو أخطار متعلقة بالأرصاد الجوية المتعلقة بالظروف الجوية مثل الأعاصير والعواصف.
  - **المخاطر البيولوجية:** وهي أخطار ناتجة عن التعرض للكائنات الحية وموادها السامة التي قد تحملها مثل أوبئة الأمراض.[2]
- **المخاطر البشرية:** هي مجموعة المشكلات والأخطار التي تحدث في البيئة بفعل الإنسان كالكوارث الاجتماعية وغيرها.
  - **المخاطر الاجتماعية:** إن العلاقات المختلفة الموجودة بين البشر وحقوقهم وحرياتهم المتعددة اللامتناهية خلقت نوعا ما من المخاطر النفسية والاجتماعية كانتشار الجرائم والقتل وتعاطي المخدرات والانتحار التي تؤثر سلبا على حياة الإنسان والمجتمعات.

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق ،ص .13.
[2] " ما هي الكارثة" في https://www.ifrc.org (2022/04/14).

- **المخاطر الصناعية:** وهي ناتجة عن استعمال المواد الصناعية الحديثة ذات المواد الكيماوية والسامة المختلفة المؤثرة على البيئة بالسلب، والمسببة للأمراض كما حصل في مصنع للمواد الكيماوية بمدينة بوبال الهندية عام 1984 الذي أدى إلى موت أكثر من 2000 شخص وتشريد الآلاف من السكان.
- **مخاطر التلوث البيئي:** تعددت الأنشطة البشرية في الوقت المعاصر مما تسبب في تفاقم ظاهرة التلوث البيئي، ومنه ظهور الأوبئة وظهور الاحتباس الحراري.[1]

2-الآثار السلبية للأخطار الكبرى:

إن المخاطر في المدن الكبرى لها آثار سلبية على البيئة وعلى الإنسان ، فمن هذه الآثار ما يلي:

- ✓ تسبب الكثير من المخاطر التهجير التام للسكان إلى مناطق آمنة بعيدة عن المخاطر.
- ✓ تؤثر على الإنسان جسديا ونفسيا، إذ يمكن للإنسان أن يصاب بإصابات خطيرة أثناء وقوع الخطر وأحيانا إلى الوفاة. كما يمكن أيضا أن يصاب بأمراض نفسية.
- ✓ تتأثر البيئة بهذه المخاطر كالتلوث البيئي وانقراض بعض الحيوانات.
- ✓ دمار البنية التحتية للدولة وتعرض هذه الأخيرة لخسائر مادية جراء تعويضها لممتلكات المتضررين من الخطر.
- ✓ قلة الموارد الغذائية كونه المخاطر تدمر الغطاء النباتي، ومنه يحدث ارتفاع في الأسعار، ونقص في الشراء مما يسبب سوء التغذية.[2]

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة،مرجع سابق ، ص . 21 ،22.
[2] إسلام غنيمات، "اثار الكوارث الطبيعية على الإنسان والبيئة " في https://mawdoo3.com (2022/05/10).

المطلب الثالث: الآليات القانونية الموجهة للوقاية من المخاطر الكبرى.

1-الآليات القانونية الموجهة للوقاية من المخاطر الكبرى:

إن الإنسان عند مواجهة الأخطار الكبرى بكل أنواعها يحاول بكل الوسائل التقليل من النتائج السلبية، وهذا من خلال منظمات دولية متخصصة في هذا المجال تضع استراتيجيات للحد من هذه المخاطر والتصدي لها وسن قوانين متعلقة بها .

- **العقد الدولي للتخفيف من خسائر الكوارث الطبيعية (IDNDR) :**

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم62-69 في سنة 1987، الذي ينص على أن الفترة 1990 إلى 1999 تمثل العقد الدولي للتخفيف من خسائر الكوارث، والذي خصص للآثار السلبية الناجمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والذي يهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من الأخطار، تطوير المعارف كإنشاء نظام الإنذار المبكر، القيام بنشر لكل المعلومات التقنية التي تضم طرق الوقاية من هذه الأخطار،وفي سنة2002 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا الاستراتيجية الدولية للتخفيف من الكوارث والتي حلت محل العقد الدولي والتي نهف إلى التقليل من خسائر ما بعد المخاطر سواء على الإنسان أو على البيئة أو على التكنولوجيا.[1]

- **استراتيجية يوكوهاما:**

في سنة 1994، تم عقد أول مؤتمر عالمي للتخفيف من الكوارث في اليابان بيوكوهاما ولعالم أكثر أمنا، يقو على جعل المجتمع الدولي يضاعف المجهودات في هذا المجال، وتحمل كل دولة مسؤولية مواطنيها والاستعداد التام للتخفيف من الكوارث وحماية بيئتها.

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص .09.

➢ **المؤتمر العالمي الثاني للتخفيف من الكوارث:**

انعقد المؤتمر العالمي الثاني للتخفيف من الكوارث في هيوغو سنة2005، قام على مبادئ تعزيزية تقوم بها الدول من أجل التخفيف من أخطار الكوارث والجعل من الحد من الكوارث أولوية وطنية ومحلية.[1]

➢ **الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث:**

تم إنشاءها من قبل الأمانة الفنية لمجلس البيئة التابعة لشؤون البيئية لجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للجامعة وبمساهمة العديد من منظمات منها الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات العربية، تهدف إلى تقييم ورصد الكوارث وتعزيز آليات المتابعة، وتفعيل عمليات الطوارئ.[2]

➢ **المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث:**

تم إجراء هذا المؤتمر من 19 إلى 21مارس 2013 في الأردن بعمان، الهدف منه هو تحديد الأهداف العامة والفرعية المطلوبة للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية ووضع خطط استعجالية لهذا وضمان أمن المدن.

➢ **المؤتمر العربي الثاني للحد من المخاطر الكبرى:**

لعبت الجهود العربية في التخفيف من الآثار السلبية للمخاطر الكبرى باستمرار، حيث عقدت المؤتمر الثاني في سبتمبر 2016 في شرم الشيخ بمصر، يهدف على تكثيف الجهود لتحديد المخاطر ومراقبتها وعلاقتها بالمناخ، فمثلا تغير المناخ يتسبب في الجفاف مما يجعل ندرة المياه ومنه إتلاف المحاصيل الزراعية والغذائية .[3]

---

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص .27، 28.

[2] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص. 32.

[3] المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث، "إعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث"، (مدينة شرم الشيخ، مصر، 16-14 سبتمبر 2014) في www.preventionweb.net/files/36370_declarationfinalversionarabic21sept.pdf . ، ص . 04.

- **الوكالة الإفريقية لمواجهة المخاطر:**

هي وكالة تابعة للاتحاد الإفريقي تتخصص بمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى التقليل من حجم الخسائر الناجمة عن الأخطار الكبرى الطبيعية كالزلازل، الفيضانات، الجفاف عن طريق مساعدات مالية بإنشاء صندوق احتياطي تستفيد منه الدول المتضررة.[1]

[1] اتفاقية إنشاء الوكالة الإفريقية لمواجهة المخاطر، ص. 04.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر الكبرى.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر.

1-مفهوم إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر يعتبر علما جديدا قائما في الدراسات الأكاديمية، ولهذا تعددت التعاريف حول هذا المصطلح، و منه نذكر مجموعة من المفاهيم المدرجة أسفله:

هي تنظيم متكامل هادف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل التصدي له لتحقيق الهدف المطلوب.[1]

عرفها المفكر **Hamilton** بأنها: نشاط يمارس باستمرار سواء على الأفراد أو المنظمات، يتم فيه جمع المعلومات وتحديد التهديدات الممكنة مع تحديد الخسائر والأساليب التي ستستعمل في لإدارة هذه المخاطر، فأي قرار مرتبطة نتائجه بالمستقبل الغير المؤكد.[2]

إدارة الخطر جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، تتعامل بطريقة منهجية مع الأخطار.[3] فهي تشمل عملية التحكم في الخطر أو السيطرة عليه عن طريق الحد من تكرار حدوثه من جهة، والتقليل من حجم الخسارة المحتملة من جهة أخرى بأقل التكاليف الممكنة.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة، نجد أن إدارة المخاطر نظام متكامل وشامل تتخذه المؤسسات يهدف إلى توقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها ووضع الخطط المناسبة للسيطرة عليها والتخفيف من آثارها، وهي عملية سلسة ومستمرة بطريقة منهجية وفعالة.

---

[1] أسامة عزمي سلام وموسى شقري نوري ، ***إ دارة المخاطر والتأمين***،(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2007) ، ص .55.

[2] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص. 27.

[3] الجمعية المصرية لإدارة الأخطار (ERMA)، ***"معيار إدارة الخطر"***، في www.erma-egyppt.org ، ص .02.

[4] فتحي بن زيد ، ***محاضرات في مقياس إدارة الخطر***،(جامعة محمد الأمين دباغين سطيف02: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019/2018) ، ص .16.

2-مراحل عملية إدارة المخاطر:

- اكتشاف الأخطار ومعرفة مسبباتها.
- تحليل هذه الأخطار وتقييمها في حالة حدوثها.
- معرفة وجود احتمال لوقوع هذه الأخطار لمرة ثانية مع توقع حجم الخسائر المترتبة عنها.
- اختيار أفضل الأساليب وأكثرها نجاعة للتعامل مع الأخطار.[1]

3-أهداف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر غالبا ما تنظم في المنظمات، ومن أبرز الأهداف التي تسعى إليها إدارة المخاطر هي:

- تفادي حدوث المخاطر: يكون باتباع كل الإجراءات الضامنة لسلامة كل من العناصر البشرية والمادية وتفادي الخسائر.
- التحكم في المخاطر: محاولة التصدي للمخاطر والتقليل من حجم الخسائر المؤثرة على الإنسان والبيئة، والسهر على إلغائها والتقليل منها ومراقبتها.
- تنفيذ إجراءات السلامة: أي اتخاذ كل الاحتياطات لتفادي الأخطار وتوفير كل الوسائل اللازمة لإدارة ومواجهة الخطر عند وقوعه.
- نشر التوعية: سواء قبل حدوث الأخطار أي عند وجود احتمال لحدوثها، أو بعد حدوثها لتفادي الهلع، واتخاذ الإجراءات الوقائية.
- نشر الأنظمة الرقابية: كآليات التنبؤ لمحاولة الاكتشاف قبل وقوع الكارثة والتخطيط لوضع استراتجيات لإدارة كل نوع من المخاطر كان من زلازل، حرائق..الخ.

[1] إدارة المخاطر أهمية وأنواع واستراتيجية إدارة المخاطر، أسود البيزنس، في https://www.business4lions.com/risk-management/. (2022/04/26).

- القيام بدراسة تحليلية لبيئات المخاطر من خلال التحديد بدقة أماكن وجود الخطر، ومعرفة التهديدات.
- تقدير حجم الأخطار وطبيعتها وتقدير الزمن لمعالجة الأخطار قبل تفاقمها أكثر.
- القيام بلجنة مختصة في دراسة وتحليل المخاطر ووضع وسائل للتعامل معها، مع وضع مجموعة من الاقتراحات لتجنب حدوثها مستقبلا.
- تخصيص موارد مالية و تجهيزات للجوء إليها في حالة حدوث الخطر.[1]

المطلب الثاني:أدوات وخطوات إدارة المخاطر وأبعادها واستراتجياتها:

1-أدوات إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر وظيفة تشمل تقنيات معينة للتقليل من إمكانية حدوث هذه الخسارة، وهذه التقنيات تتمثل في:

- **التحكم في المخاطرة:** وتشمل كل من الاحتمالات الواردة للسيطرة على المخاطر كتفادي الخطر والمحاولة من التقليل من المخاطر وإمكانية حدوث الخسائر وتقديم الجهود المكثفة للتحكم في الخطر والوقاية منها.
- **تمويل المخاطرة:** وتشمل إتاحة الأموال لتعويض الخسائر المترتبة عن الخطر، أي أن مدير إدارة الخطر يدرس حجم هذه الخسائر المحتملة ووضع الموارد المتاحة لتعويضها.[2]

2-خطوات إدارة المخاطر:

لإدارة المخاطر مجموعة من الخطوات، ومن بين أهم هذه الخطوات نجد:

[1] رزان صلاح، "تعريف إدارة المخاطر" ، ***مجلة سطور*** ، (2022/04/26).
[2] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص .34.

- **مرحلة تحديد الخطر:** وهي الخطوة الأساسية لمعرفة ماذا سيحدث؟، وكيف يحدث؟، ولماذا يحدث؟ ومنه ستتضح لنا فكرة الخطر الذي سيحصل.
- **مرحلة تحليل الخطر:** أي تحليل البيانات المتوفرة لمعرفة الخطر إن كان سيحدث أو معرفة نوعه ومدى تأثير النتائج المتوقع حدوثها ومنه الوقوف على مصادر الخطر الأصلية وقياس احتمالية حدوث الخطر.
- **مرحلة قياس تأثير الخطر:** تساعد هذه المرحلة في معرفة مدى نسبة النتائج التي يخلفها الخطر إن كانت قليلة أو عادلة أو مرتفعة و معرفة نسبة شدة الخطر وتقييمه.
- **مرحلة السيطرة والمعالجة:** أي التحكم في الخطر عند وقوعه وتحديد أي طريقة للتقليل من آثاره واستبعاد العوامل المؤدية إليه. [1]
- **مرحلة المراقبة والمتابعة الدورية:** يتم في هذه المرحلة المتابعة المستمرة في حال وجود أو استكشاف أخطار جديدة و كيفية تفاديها.[2]

3-أبعاد إدارة المخاطر الكبرى:

حسب **Alan Glen** هناك أربعة أبعاد أساسية لإدارة المخاطر متمثلة فيما يلي:

- **المجازفات أو التهديدات:** وهي عبارة عن سلوكيات وأنشطة أو مواقف ممكن تسبب الضرر، فالمجازفة ترتبط بالبيئة والتهديد يرتبط بالأمن.
- **أهداف إدارة المخاطر:**تساهم في محاولة إبعاد المخاطر والتهديدات، وتفادي كل الآثار السلبية لهذه المخاطر في حال وقوعها والسيطرة عليها لعدم تفاقمها.
- **بيئات المخاطر:** ويتم تحديد البيئة المتواجد بها الخطر، فتستجيب لها إدارة المخاطر عن طريق فهم الخطر و تحليله.

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص .69.
[2] بلال شيخي وآخرون ، "أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر"، ***المجلة الدولية للأداء الاقتصادي***، ع 01، (جوان 2018). ص ص . 54-64.

- **طرق إدارة المخاطر:** وتكون بتصميم نموذج إداري يحتوي على كل الإجراءات والتخطيط للتدخلات خلال ظهور خطر ما.[1]

تتحدد أبعاد الكارثة من خلال العوامل التالية:

- **مصدر الكارثة وأسبابها:** هل هي فعل طبيعي أو من فعل الإنسان؟
- **ثقل الكارثة:** أي نسبة تأثيرها سلبا على الدولة وعلى مصالحها.
- **تعقد الكارثة:** يعني عدد البدائل والخيارات المتاحة للتصدي لهذه الكوارث.
- **كثافة الكارثة:** تتمثل في وجود كوارث أخرى لاحقة، و مدى الفترة الزمنية التي تستغرقها الكارثة.[2]

4-استراتيجيات الحد من المخاطر الكبرى :

لإدارة المخاطر المستقبلية والحد منها، هناك سياسات قائمة محددة بمؤشرات ونطاقات زمنية معينة، هادفة إلى منع نشوء المخاطر في المدن الكبرى، تتبعها الدول لتفادي هذه المخاطر، وأهمها ما يلي:

- **نظام الإنذار المبكر:** نظام هادف لرصد المخاطر والتنبؤ بها وتقييمها يقوم على أنظمة التأهب التي تمكن الأفراد والمجتمعات والحكومات والشركات وغيرها من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للحد من مخاطر الكوارث قبل وقوعها وزيادة الوعي العام.

قد تتضمن أنظمة الإنذار المبكر أربعة عناصر رئيسية مترابطة:

_المعرفة بمخاطر الكوارث والعمل على الجمع المنهجي للبيانات وتقييمات لمخاطر هذه الكوارث.

[1] بن حساين باهية وبنكرو فضيلة، مرجع سابق، ص67.
[2] المركز الوطني للمعلومات، " إدارة الكوارث الطبيعية"، في www.yemen-nic.info/procesafe/imp-bales/disaster.pdf . (2022/04/27).

_الكشف عن المخاطر السلبية الناتجة عن هذه الكوارث والعواقب المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها.

_النشر والاتصال عن طريق مصدر رسمي لتحذيرات موثوقة ودقيقة وقابلة للتنفيذ في الوقت المناسب بشأن تفادي الخطر.

_الاستعداد على جميع المستويات لاستجابة للتحذيرات الواردة.

تحتاج هذه المكونات الأربع المترابطة إلى التنسيق داخل وعبر القطاعات والمستويات المتعددة حتى يعمل النظام بفاعلية وليشمل آلية المعطيات للتحسين المستمر. قد يؤدي الفشل في أحد المكونات أو نقص التنسيق عبرها إلى فشل النظام بأكمله.[1]

- **نظم المعلومات الجغرافية:** يمكن للحكومات استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية لتقييم الأماكن التي يحتمل أن تحدث فيها ظواهر طبيعية خطرة. كما توفر رسم خرائط المخاطر والمصادر المحتملة للكوارث باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، وجلب بيانات أساسية لتنفيذ خطط للحد من مخاطر الكوارث باستخدام بعد جغرافي للبيانات من طرف الحكومات.
- **الإغاثة في حالة الطوارئ:** تتمثل في المساعدات المالية والسلع والخدمات التي أتيحت للأفراد والمجتمعات أو المؤسسات الذين تعرضوا للخسائر الناجمة عن الكوارث.
- **الوقاية:** وتتمثل في مجموع التدابير والأنشطة الخاصة بتجنب مخاطر الكوارث الحالية والجديدة، وتكون أثناء أو بعد وقوع حدث أو كارثة خطرة. تهدف إلى منع الآثار السلبية المحتملة للحوادث الخطرة والمخاطر الثانوية وعواقبها، لكن مع كل هذا لا يمكن القضاء على بعض مخاطر الكوارث.

[1] دليل الإنتوساي 5330 ، "تدقيق إدارة الكوارث" ، في www.issai.org ، ص .22.

- **الإعمار:** بعد وقوع الخطر الطبيعي، لا بد من إعادة بناء على المدى المتوسط والطويل للبنى التحتية والخدمات والإسكان والمرافق الاجتماعية للمجتمع المتضرر من الكارثة، بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة، لتجنب مخاطر الكوارث في المستقبل.
- **التعافي:** تحسين الأنشطة الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع المتضرر من الكوارث.[1]
- **إعادة التأهيل:** استعادة الخدمات الأساسية من أجل إنعاش المجتمع المتضرر من الخطر وإعادة تطويره .
- **سرعة الاستجابة للتغيرات:** أي قدرة المجتمع الذي تعرض للكارثة على تقبل العواقب الوخيمة الناتجة عن الكارثة وجعله أكثر تكيفا مع الوضع، مما يجعله أكثر وعيا واستيعابا عند حدوث كوارث خطيرة مستقبلا.[2]

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر وتسييرها والآليات القانونية للتسيير في الجزائر.

1-مبادئ إدارة المخاطر:

إن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى تقوم على أهم هذه المبادئ :

- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويتعلق بنسبة وجود المعارف العلمية والتقنية التي تهدف إلى الوقاية من الأخطار.
- **مبدأ التلازم:** ويشمل تحديد وتقييم آثار كل احتمال للإصابة وتفاقم شدة الأخطار.
- العمل الوقائي والتصحيحي بالأولوية عند المصدر: أي أن تكون أعمال الوقاية من الأخطار الكبرى أعمال مستعملة لأحسن التقنيات والتكاليف الاقتصادية.
- **مبدأ المشاركة:** فكل مواطن له الحق في الاطلاع عن الأخطار المحيطة به وعلى جميع المعلومات المتعلقة باحتمال إصابته جراء هذا الخطر وكيفية الوقاية منه.

[1] نفس المرجع، ص .22 .
[2] دليل الإنتوساي 5330 ، مرجع سابق، ص .23.

- **مبدأ إدماج التقنيات الجديدة:** فعلى منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى متابعة جميع التطورات التقنية في مجال الوقاية والدعوة للضرورة بذلك.[1]

2-تسيير المخاطر الكبرى:

تكون إدارة المخاطر الطبيعية من خلال الوقاية منها وتسييرها:

- **الوقاية من الأخطار الكبرى قبل حدوثها:**

وتشمل مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى الحد من المخاطر الطبيعية أو المخاطر المفتعلة بسبب الإنسان وعدم تفاقمها، وتقوم الوقاية من الكوارث على تعليمات عامة وخاصة حول المخاطر الكبرى.[2]

- **تسيير الكوارث عند حدوثها:**

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقديم الإسعافات للتدخل عند حدوث الكارثة من خلال تجنيد الحماية المدنية والجماعات المحلية ومصالح الدولة الأخرى من أجل حماية الأشخاص وممتلكاتهم، ففي بعض الأحيان هناك مخطر كبرى تتخطى حجم قدرة الولاية فتتولى وزارة الداخلية على المساعدة من خلال أداة تدعى المركز الوطني للمساعدة على القرار باجتماع خلية أزمة برئاسة الوزير الأول أو وزير الداخلية والتي تسند إليها المهام التالية:

- ✓ العمل على جمع الأطراف المعنية بأعمال الوقاية .
- ✓ توفير الوسائل اللازمة لعمليات الحماية والإنقاذ ووضعها تحت تصرف السلطات.
- ✓ التحقق من التنفيذ الفعلي لمخططات التدخل والإنقاذ.
- ✓ تسهيل تدخل مختلف الفاعلين ومعرفة مسؤولياتهم.

[1] المادة 08 قانون رقم 04-20مؤرخ في 25ديسمبر2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التمية المستدامة، ص4-5.

[2] فتحي بن زيد، مرجع سابق ص .50.

- ✓ اطلاع السلطات العليا بصفة مستمرة حول تسيير الأزمة.
- ✓ التأكد من إجلاء السكان.
- ✓ تسيير عملية إعلام السكان.[1]

- **التسيير في مرحلة ما بعد الأزمة:**

بعد حدوث الخطر، تتدخل السلطات المعنية بالعمل على تحسين الوضعية التي خلفها الخطر، حيث تقوم بما يلي:

- ✓ تعويض الضحايا.
- ✓ ترميم المباني المتضررة.
- ✓ تقييم وتحليل الخطر للتوعية مستقبلا.
- ✓ محاولة إعادة إنعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية.[2]

3-الآليات القانونية لتسيير المخاطر الكبرى في الجزائر:

الآليات القانونية من الآليات المهمة المحددة للصلاحيات وقت حدوث المخاطر أو الكوارث الطبيعية، ومنه سنتطرق إلى:

- تشكيل لجنة وطنية تضم كل القطاعات المعنية بالأخطار في 1984.

- تبني الحكومة الجزائرية مخطط وطني للوقاية من الكوارث وتنظيم التدخلات والإسعافات في 1985.

- المرسوم التنفيذي 231/85 المؤرخ في 25 ماي 1985 والمتعلق بشروط تنظيم التدخلات والإسعافات عند وقوع الحوادث.

[1] فتحي بن زيد، مرجع سابق، ص .51.
[2] بن زيد فتحي، مرجع سابق، ص .52.

– المرسوم التنفيذي 232/85 المؤرخ في 25 ماي 1985 والمتعلق بالوقاية من الكوارث الكبرى على المدى القصير والمتوسط أو المدى الطويل.

– قانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 على مقياس **PDAU** حيث عرفت حدود الحماية على مستوى البلديات وشروط التهيئة والبنايات للوقاية من الأخطار الطبيعية على مقياس POS.

– قانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة في المادة 04:"الحماية للإقليم والسكان من الأخطار الطبيعية حتى تكون تنمية مستدامة".

– القانون05/04 المؤرخ في 2008/08/14 المتعلق بإدماج الكثير من الأخطار في مخططات العمران والتهيئة الإقليمية.

– الأمر المؤرخ في 2004/04/11 والمتعلق بقواعد ضد الزلازل الجزائرية (RDA 1990) المعدل في سنة 2003.

– توصية 12/03 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بإجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا.[1]

– القانون رقم20/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.[2]

[1] سمير بشارة، ***الفيضانات في مدينة باتنة بين حتمية الموضع وفعالية التسيير***، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: معهد تسيير التقنيات الحضارية)، ص22.

[2] عزوز غربي ، ***إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في الجزائر: بين الجاهزية القانونية وإشكالات الواقع***، (جامعة 08ماي 1945 قالمة0: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص .09.

أ-تصنيف الكوارث الطبيعية والمخاطر الكبرى:

القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة يضم ستة أبواب و75 مادة، وحسب المادة 10 هناك عشرة أخطار كبرى تتعرض لها الجزائر وخاضعة للوقاية:

- الزلازل و الأخطار الجيولوجية.
- الفيضانات.
- الأخطار المناخية.
- حرائق الغابات.
- الأخطار الصناعية والطاقوية.
- الأخطار الإشعاعية والنووية.
- الأخطار المتصلة بصحة الإنسان.
- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات.
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي.
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة.[1]

ب-التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث:

إن الفصل الثاني من القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة يشمل أهم التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث المتطرق لها في المادة 06، وهي:

- ✓ تكوين الاحتياطات الاستراتيجية.
- ✓ إقامة منظومة التكفل بالأضرار.

[1] المادة 08 قانون رقم 04-20مؤرخ في 25ديسمبر2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التمية المستدامة، ص 5.

✓ إقامة المؤسسات المتخصصة.

حيث تعمل الدولة على وضع احتياطات استراتيجية استعجالية للتدخل السريع عند حدوث الخطر كتوفير الخيم والدارات للإيواء، توفير أدوية الاستعجالات الأولية ومواد التطهير، توفير صهاريج المياه للشرب .

تحدد قائمة هذه الاحتياطات الاستراتيجية وكيفية وضعها وتسييرها واستعمالها عن طريق التنظيم، وتتشكل على المستويات التالية:

- المستوى الوطني.
- المستوى المشترك بين الولايات.
- المستوى الولائي.[1]

[1] المادة 08 قانون رقم 04-20مؤرخ في 25ديسمبر2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التمية المستدامة، ص16 .-17.

خلاصة الفصل:

المخاطر الكبرى تهديدات تمس المدن وتنعكس انعكاسا سلبيا عليها، تكون إما مخاطر طبيعية أم مخاطر بفعل الإنسان، وللوقاية من الآثار السلبية لهذه المدن لا بد من قيام الدولة بالإجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر أو الحد منها من خلال إدارتها ومواجهتها من خلال التسيير الحسن بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وفقا لمجموعة من الأساليب، الاستراتيجيات والقوانين أو الإجراءات المناسبة المتخذة في هذا المجال.

الفصل الثالث:

الفيضانات وخطرها على مدينة الجزائر.

تمهيد:

أفاد تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الصادر في ماي 2003، والخاص بالمخاطر الكبرى وتهيئة الإقليم بأن أهم المخاطر الكبرى وتهيئة الإقليم، فإن هذه المخاطر الطبيعية التي تهدد الجزائر تتمثل في سبع مخاطر: الزلازل، الفيضانات والثلوج، الرياح القوية، الجفاف، حرائق الغابات، الجراد، لكن تبقى الزلازل والفيضانات أكبر المخاطر الطبيعية نظرا لحصيلة الخسائر المادية والبشرية التي تخلفها عند حدوثها.

المبحث الأول: الفيضانات كظاهرة طبيعية.

المطلب الأول: مفهوم الفيضانات وأنواعها.

1- مفهوم الفيضانات:

هناك اختلافات عديدة للفيضانات منها:

هو ارتفاع منسوب المياه في المجرى المائي بسبب تساقط أمطار غزيرة بكميات كثيرة تتجاوز قدرة تصريف مجرى الوادي، مما يؤدي إلى خروج المياه للمناطق المجاورة لمجرى الوادي، كما تعتبر ظاهرة هيدرولوجية ناتجة عن ارتفاع مفاجئ لمنسوب المياه الذي يخرج عن مجراه العادي ليغمر السرير الفيضي الأكبر والسهول المجاورة.[1]

إذ عرف **Remeniras** الفيضانات بما يلي:**"عدم استيعاب المجرى المائي لمياه الأمطار ليتجاوز مجراه الطبيعي فيغمر المناطق المجاورة له".** [2]

فالفيضانات ظاهرة طبيعية تحدث في شكل طغيان الماء على اليابسة بفعل عوامل متعددة ويتعلق بحالة الصيب وحجم الماء.[3] أي هو تراكم أو تزايد المياه التي تغمر الأرض وبمعنى "المياه المتدفقة"، يمكن أيضا أن تنطبق على تدفق بسبب هطول الأمطار الغزيرة وفيضان الأنهار أي يزيد ماؤها وأغلبها تكون من المد والجزر.[4]

تأسيسا على ما سبق أن الفيضانات هي ظاهرة ناتجة عن غزارة الأمطار في منطقة شاسعة من الأرض، وتعتبر عوامل المناخ والتضاريس دورا مهما في ووقوع مثل هذه

---

[1] نور الهدى مقران، ***حماية المدن من خطر الفيضانات دراسة حالة مخطط شغل الأراضي طريق حمام الضلعة بالمسيلة***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2020/2019)، ص. 31 .

[2] دنيا فارس ووليد بطاط، ***تأثير خطر الفيضانات على الوسط الحضري دراسة حالة : مخطط شغل الأرض طريق حمام الضلعة– المسيلـــة***، مذكرة ماستر منشورة،(جامعة محمد بوضياف المسيلة: معهد تسيير التقنيات الحضرية،2019/2018،) ص. 10.

[3] عبد المجيد عزيزي وسمير مهني، ***خطر الفيضانات على التوسعات العمرانية، دراسة حالة مدينة المسيلة***،مذكرة ماستر منشورة،(جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2019/2018) ص .20.

[4]سهام دغفل، ***دور عمليات التهيئة الحضرية في الوقاية من أخطار الفيضانات دراسة حالة مدينة المسيلة***،مذكرة ماستر منشورة ،(جامعة محمد بوضياف المسيلة : معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2015/2014)، ص .13.

الأخطار، هو الفائض من المياه الذي يغطس الأرض التي هي عادة ما يكون جافا، بمعنى تدفق المياه وخروجها على مجراها العادي.

2- أنواع الفيضانات:

❖ الفيضان الصفائحي أو السطحي:

ينتشر فوق منطقة واسعة دون التركز فوق القنوات المائية، وعادة لا يستغرق فترة طويلة عند حدوثه، و ينتج عن سيول بطيئة أي أن منسوب المياه يتصاعد ببضع سنتيمترات في الساعة، يقع بعد مدة طويلة من تساقط الأمطار خلال فصل الشتاء، وهي لا تحدث خسائر بالنسبة للإنسان لأن الأرض تكون مشبعة.

❖ الفيضان السيلي:

ينتج عن أمطار غزيرة، ويحدث في المناطق العمرانية حيث التربة تتميز بنفاذية ضعيفة حيث أن الأمطار تتساقط ثم تتجمع في المواضع المنخفضة كالطرقات، ومنه تمتلئ شبكات الصرف فينتج عنها ارتفاع منسوب المياه في الطرقات والمساكن.

❖ الفيضان الخاطف:

ويحدث نتيجة هطول أمطار مركزة فوق مساحة محدودة يصحبه عادة تدفق للمياه باتجاه القنوات النهرية والفيضان المدمر، وينتج عن أمطار سلبية غزيرة للغاية، وتستمر فترة زمنية طويلة فوق منطقة معينة.[1]

[1] نور الهدى مقران، مرجع سابق، ص .32.

المطلب الثاني: أسباب حدوث الفيضانات ومعايير قياس الخطر.

1-أسباب حدوث الفيضانات:

يمكن أن تحدث الفيضانات من أكبر المخاطر الأكثر كارثية ويمكن أن تحدث نتيجة ما يلي:

- ارتفاع في مستوى مياه البحر.
- الموجة البحرية المدمرة التي تحدث بسبب نشوء زلزال في مستوى البحر(تسونامي)، وقد تؤدي إلى حالة فيضان وإغراق مساحة كثيرة من اليابسة.
- تغيير في ضغط المياه أسفل المحيطات.
- انصباب الجليد في الأنهار بعد انصهاره.
- العواصف القوية والأعاصير.
- انهيار السدود التي تختزن كميات كبيرة من المياه.
- غياب الأحواض التي تجمع المياه الساقطة.
- نقص قدرة الأراضي على امتصاص الأمطار بسبب انجراف التربة.
- وجود كتل صخرية في وسط الوادي مما يعرقل سير المياه في الوادي.[1]
- ضيق قنوات التطهير وسوء صيانتها.
- تراكم بقايا مواد البناء على الأرصفة والطرقات.
- عدم وجود محطات تصريف المياه داخل المدن بالقدر الكافي.
- ذوبان الثلوج السريع.[2]

للنشاط البشري المختلف أثر في ارتفاع نسبة الفيضانات نتيجة تصرف الإنسان المقصود أو غير المقصود في المناطق التي تتعرض للفيضانات ، ومنها:

[1] نور الهدى مقران، مرجع سابق، ص34، 35.
[2] الديوان الوطني للحماية المدنية، في http://onpc.nat.tn/index.php/ar/22-recherche/51-innondation (2022/05/11).

- تغطية الأرض بالمباني الكثيفة والطرقات المعبدة والإسمنت في جريان مياه الأمطار في الشوارع والطرقات على هيئة سيول داخل المدن بدلا من أن تتسرب نحو باطن الأرض.
- تغيير اتجاه الأودية يجعل المياه الجارية في الوادي تغير مسلكها الأصلي.[1]
- وضع حواجز في المجاري المائية ينتج ارتفاعا في منسوب المياه خلف الحواجز وغمرها لما حولها من منشات ومباني ومزارع.
- رمي المخلفات الصناعية في الأودية مما يمنع المياه الجارية في الوادي، فيرتفع منسوب المياه وتؤثر على النشاط البشري المتمركز حولها.
- إقامة المباني في مجاري الأودية يؤدي إلى تضييق المجاري مما يزيد من احتمالية وقوع الفيضانات.
- يؤدي إلى تضييق المجاري مما يزيد من احتمالية وقوع الفيضانات.
- إنشاء طرق للسيارات مع مسارات الفيضانات مما يجعل منسوب المياه يرجع للمدن والقرى.[2]

2-معايير قياس خطر الفيضانات:

للفيضانات معايير رئيسية محددة لمصدر خطر الفيضان تتمثل في ما يلي:

- **التدفق:** تتمثل في كمية المياه المتدفقة عند منطقة معينة من مسرى وادي أو نهر، حيث يعتمد على عمق المياه وعرض سطح السرير العلوي لهذا المسرى وسرعة تدفق المياه، تعرف ب م^3 / ثانية.
- **سرعة الجريان:** يحددها السرير الفيضي حيث خطر التدفق يعتمد على ارتفاع/ سرعة،يتم قياس سرعة تدفق نقطة ما من الفيضانات، وهذا ما يؤدي إلى كارثة بحجم معين و يلحق الضرر بالإنسان والبيئة.

[1] بوحفص فاتح، مرج سابق، ص .17.
[2] نفس المرجع، ص .17.

- **ذروة الفيضان:** يقدر تدفق الذروة إما عن طريق الصيغ التجريبية أو منحنيات المظروف أو طريقة وحدة الهيدروغراف أو الطريقة العقلانية أو تحليل تردد الفيضانات. وبعد النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية، تزداد قيمة تدفق الذروة من خلال تطبيق عامل الأمان.
- **مدة الفيضانات:** وهو مدة غمر للزمن التقريبي لسطح ما على سطح الأرض التي أغرقته مياه الفيضان. ويمكن أن تختلف هذه الفترة على حسب نوع الفيضانات من عدة ساعات إلى عدة أشهر.
- **تردد عودة المياه:** هي طريقة توضح تردد ظهور ظاهرة في لحظة معينة.[1]

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن الفيضانات والحد من أخطار الفيضانات.

- الآثار الناجمة عن الفيضانات:

إن الفيضانات تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة، حيث تسبب خسائر بشرية ومادية.

- ✓ حدوث عدد كبير من حالات الوفاة نتيجة الغرق أو الصعق الكهربائي.
- ✓ تلوث المياه الذي يسبب الأمراض أو الأوبئة مثل التيفوئيد، الكوليرا، مما يسب نقص المياه الصالحة للشرب أو تلوثها مع إمكانية تلوث المحاصيل الزراعية.
- ✓ غرق المحاصيل التي تسبب المجاعات وتشريد الناس.[2]
- ✓ تؤثر الفيضانات على البنى التحتية الصحية كغلق قنوات الصرف الصحي، انقطاع الكهرباء، تدمير الجسور والطرقات، تدمير المنازل والمدن، تداعي الجسور للسقوط.
- ✓ توقيف الخدمات الصحية العمومية الأساسية.

[1] ياسين دولاش ومحمد رنيمة، ***دراسة حساسية المدن من خطر الفيضانات دراسة حالة مدينة سيدي عيسى***،مذكرة ماستر منشورة (جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018 -2019)، ص . 13.

[2] رقية بوردنوس، ***دراسة فيضانات مدينة سكيكدة (حالة حي مرج الذيب)***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية 2021/2020)، ص. 18

- ✓ تآكل تربة ضفاف الأودية مما تسبب جرف الطبقة العليا للتربة، وإتلاف المحاصيل الزراعية.
- ✓ إحداث خسائر في الثروة حيوانية.
- ✓ تهديد التنوع البيولوجي وإمكانية حدوث تلوث كيميائي أو إشعاعي خاصة في المناطق الصناعية.[1]

- **الآثار الاقتصادية:**

- ✓ حدوث أزمة اقتصادية نتيجة لإتلاف المحاصيل وتوقف النشاط التجاري والصناعي وإحداث خسائر كبيرة بالمنشات والبنية التحتية التي تتطلب أموالا كبيرة لإعادة إعمارها.
- ✓ غلق المطارات في المناطق المتضررة.
- ✓ نقص الرحلات السياسية وارتفاع الأسعار. كما تسبب الأمراض النفسية والجسدية.

تختلف هذه الآثار السلبية حسب حجم وقوة الفيضان وطبيعة البلد الاقتصادية والاجتماعية وقدرة الدولة على التدخل للتقليل من الآثار المحتملة.

-الآثار الإيجابية للفيضانات:

للفيضانات آثار إيجابية تتمثل في :

- ✓ الرفع من مخزون السدود والحواجز المائية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة.
- ✓ التخلص من توحل السدود في حالة فتحها وحسن استغلال مياه الفيضان.
- ✓ غسل وتطهير مجرى الوادي من الملوثات الصلبة ومياه الصرف والتقليل من الحشرات.[2]

[2] سهام دغفل، مرجع سابق، ص .22.

[2] أحمد عقاقبة، ***خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة دراسة حالة مدينة العلمة***، مذكرة ماجستر منشورة ،(جامعة الحاج لخضر باتة: كلية العلوم ، 2005/2004)، ص .12.

2- الحد من أخطار الفيضانات:

للحد والتقليل من أخطار الفيضانات والكوارث الناجمة عنها لابد من الإنسان لمعرفة أسباب ومصادر الفيضانات ومنه:

- تجميع البيانات الهيدروجيومورفولوجية المتوفرة على أحواض الأنهار.
- إنشاء السدود في مواضع مناسبة على الأنهار الرئيسية.
- تعمير القنوات المائية لزيادة قدرتها على استيعاب الكميات المياه الزائدة القادمة إليها.
- تطوير وسائل دراسة حدوث الفيضانات للتمكن من وقوع حدوث الفيضانات.
- تنظيم عمليات البناء على جوانب الأنهار.[1]

[1] نبيلة عمران وأمال شنية، ***تسيير خطر الفيضانات في مدينة وادي العثمانية***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2015/2014)، ص .38.

المبحث الثاني: واقع الفيضانات في الجزائر.

المطلب الأول: تسيير خطر الفيضانات:

تباينتت طرق مواجهة أخطار الفيضانات وآثارها السلبية، وتتمثل الإجراءات الأولية لمواجهة أخطار الفيضانات في ما يلي:

1-إجراءات قبل حدوث الفيضان:

- إذا كان المطر مستمر عدة ساعات، يجب الانتباه إلى احتمال حدوث الفيضانات بسرعة و تصريف أكبر كمية من المياه نحو النهر.
- استخدام جهاز من الأجهزة لتحديد معلومات الطوارئ، و تجهيز السكان قبل حدوث الفيضان.
- عدم الخروج من المنازل عند هطول الأمطار الشديدة وسماع صوت الرعد، تأهبا لحدوث الفيضان.
- تجنب السدود لتجنب العواصف المطرية.[1]

2-إجراءات عند مراقبة الفيضان:

- الاستماع بصفة دائمة لأخبار الطقس لمعرفة أخبار الطوارئ.
- سرعة الاستجابة لأن الفيضانات تحدث بدون سابق إنذار.
- استعداد السكان الذين يعيشون في منطقة معرضة للفيضان للإخلاء في أي وقت.
- اتباع التعليمات الصادرة من السلطات المحلية للدولة عن مناطق الخطر ومناطق الأمان.[2]

[1] نبيلة عمران وأمال شنية، مرجع سابق، ص .40.
[2] المرجع نفسه، ص .41.

3-إجراءات عند الإنذار بخطر الفيضانات:

أي في هذه المرحلة يكون الفيضان في مرحلة الإنذار، ويتم اتخاذ ما يلي:

- إخلاء المناطق المعرضة للفيضان وعزلها وضرورة الانتقال للمناطق المرتفعة الآمنة.
- إذا توجب العبور على تيار المياه يجب العبور بسرعة.
- طلب الرعاية الطبية اللازمة من أقرب مستشفى بسبب احتمال وقوع جروح.
- تجنب التنقل لمناطق الأخطار لعدم عرقلة عمليات الإنقاذ.[1]

4- إجراءات ما بعد الاستقرار من الفيضانات:

- رمي الأغذية التي مستها الفيضانات.
- استخدام طريقة التحضير لنقاوة المياه بعد حدوث الفيضانات.
- معالجة أضرار خزانات المياه، أو حفر آبار جديدة أو تحسين الموجودة.[2]

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مواجهة الفيضانات.

تعد الفيضانات في الجزائر ظاهرة منتشرة، فلا توجد منطقة منعزلة في التراب الوطني عن هذا الخطر، حيث تم إحصاء 480 بلدية أي ثلث بلديات الوطن.[3]

فمن بين الفيضانات الكارثية التي تعرضت إليها الجزائر: فيضانات باب الواد في 10 نوفمبر 2001، فيضانات أدرار في 2004، فيضانات غرداية في أكتوبر 2008، وسنوضح هذا في الجدول التالي:

---

[1] المرجع نفسه ، ص .41.

[2] المرجع نفسه ، ص .42.

[3] محمد تفشيشت ونورالدين طقموت، دور ***التخطيط الاستراتيجي في إدارة الكوارث دراسة حالة بمديرية الحماية المدنية لولاية تيزي وزو (2010-2015)***، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص . 77.

جدول يوضح أهم الفيضانات في الجزائر وأهم الخسائر البشرية:

المكان	التاريخ	الخسائر
برج بوعريريج	1994/09/23	16 وفاة وأضرار قدرت ب10.000.00
باب الواد	2001/12/10	أكثر من 900 وفاة مفقود، أضرار قدرت بأكثر من 544 مليون دولار
أدرار	2004/04/14	أكثر من 5000 أسرة منكوبة، 7000 مبنى تهدمت جزئيا أو كليا.
غرداية	2008/09/01	43 وفاة وتضرر أكثر من 3000 مبنى
بشار	2008/10/08	13وفاة، 4300 مبنى تهدمت.

المصدر: إعداد الطالب

1-بطاقة تعريف لمدينة الجزائر:

- **موقع مدينة الجزائر:**

تقع مدينة الجزائر في شمال وسط جمهورية الجزائر، وتطل لى الجانب الغربي لخليج البحر الأبيض المتوسط، وتتكون من جزأين: جزء يعرف بالقصبة ويمتد على حافة تلة شديدة الانحدار، وجزء حديث يتواجد على مستوى الساحل القريب من البحر. وقد توسعت المدينة نحو الشمال الغربي على سفح جبل بوزريعة الذي يبلغ ارتفاعه400 متر،وامتدت

نحو الشرق خلف مصب "واد الحراش" على حساب الأراضي الخصبة لسهل "متيجة"، وذلك على طول الخليج باتجاه الجنوب والجنوب الغربي على التلال المنحدرة للساحل، حيث ابتلعت المدينة القرى الزراعية السابقة.[1]

- **جغرافية الجزائر:**

تتألف الجزائر من ثلاث مناطق جغرافية رئيسية، كل منطقة لها مناخها الخاص وهي: الصحراء

الكبرى، السهول الساحلية الخصبة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، الهضاب المرتفعة. تعتبر ولاية الجزائر من الولايات الساحلية،حيث تقع في الجهة الوسطى من الجزائر[2]، وتطل على غرب خليج البحر المتوسط وتنقسم على جزئين: جزء يوجد على مستوى الساحل على مقربة من البحر الأبيض، والجزء الآخر هو الذي يمثل الجزائر القديمة في القصبة على حافة التلة المنحدرة فوق مستوى سطح البحر بارتفاع 122 متر،تقع شرق خط غرينتش على خط عرض 36 شمالا وخط طول و5.3 شرقا ، حيث تقع على حواف جبل بوزريعة الشمالية والشرقية.

يحدها البحر شمالا، وولاية البليدة جنوبا، ولاية تيبازة غربا وولاية بومرداس شرقا، إذ تتميز تضاريسها بثلاث مناطق: الساحل والشاطئ والمتيجة.[3]

- **الأراضي الفلاحية:**

تتوفر الولاية على 178523 هكتارا من الأراضي الفلاحية فيما يخص المساحات الصالحة للزراعة منها 13812 هكتارا مسقية و4114هكتارا من المساحات الغابية أي 3.3 من المساحة الإجمالية،وأهم الموارد الغابية هي الصنوبر الحلبي والأوكاليبتوس والسزو وأنواع أشجار التزيين.

[1] مديرية التجارة لولاية الجزائر، "التعريف بولاية الجزائر"، في https://dcwalger.dz/index.php/wilaya (2022/05/23).
[2] "التعريف بولاية الجزائر"،نفس الموقع السابق.
[3] باب الواد في https://m.marefa.org (2022/05/23).

- **بلديات مدينة الجزائر:**

تتقسم الجزائر العاصمة إلى ما يعرف بالدوائر وهما 13 عشر دائرة و75 بلدية وكل دائرة تنقسم إلى عدد من البلديات:

- **أحياء مدينة الجزائر:**

الأحياء الشعبية في الجزائر هي: حي القصبة، حي باب الوادي.

باب الوادي هي ساحة عمومية تقع في بلدية القصبة ضمن ولاية الجزائر عند زاوية "نهج أول نوفمبر 1954م" و"نهج محمد رشيد عمارة"، تقع شمال البحر الأبيض المتوسط في ساحة ميرة، الطريق الوطني رقم 11، مسجد الأمة، وتقع شرقا قصر الرياس، المعهد الوطني العالي للموسيقى، وتقع جنوبا ساحة الشهداء في ساحة بور سعيد، الجامع الكبير، المسجد الجديد، وتقع غربا زاوية سي السعيدي، ثانوية الأمير عبد القادر، حديقة براغ، مسجد سفير. [1]

2-مخططات الوقاية من الأخطار الطبيعية في الجزائر:

عرفت الجزائر أخطار طبيعية كثيرة خلفت خسائر كثيرة والعديد من الضحايا كالزلازل والفيضانات كفيضانات باب الواد، ومنه بدأت الجزائر تفكر في محاولة إيجاد تقنيات للوقاية من الأخطار الطبيعية أو حتى الحدة منها كقانون التأمين الذي ينص على ضرورة التامين من الخطر وقانون الوقاية من الأخطار الطبيعية وهو القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والذي ينص على تكوين منظومة للتسيير والوقاية من الأخطار الطبيعية.

إن المادة 24 من هذا القانون يحدد الأحكام الخاصة بالوقاية من الفيضانات من خلال:

- وضع خريطة وطنية توضح المناطق الموجودة في الجزائر القابلة للتعرض للفيضان ومجاري الأدوية والمساحات الواقعة أسفل السدود.

[1] نفس الموقع السابق.

- الارتفاع المرجعي لكل منطقة لها قابلية التعرض لخطر الفيضان.
- وضع شروط وكيفيات إجراء إطلاق الإنذارات المبكرة عند وقوع خطر الفيضان.[1]

كما يوجد قانون 05-12 المتعلق بالمياه الذي يرمي إلى استعمال الموارد المائية وتسييرها، وتنميتها المستدامة لضمان التحكم في الفيضانات من خلال عمليات ضبط مسرى جريان المياه السطحية قصد التقليص من آثار الفيضانات المضرة وحماية الأشخاص والأملاك في المناطق الحضرية والأنماط الأخرى المعرضة للفيضانات.[2]

ومنه وضعت الجزائر مجموعة من التدابير الوقائية لمواجهة خطر الفيضانات:

- تنشأ على طول ضفاف البحيرات والوديان والشطوط منطقة تدعى "منطقة الحافة الحرة"، يتراوح عرضها من ثلاثة إلى خمسة أمثار حسب الحالة،تخصص لمرور العمال والمكلفين بأعمال الصيانة والتنظيف وحماية الحواف.[3]
- يمنع كل بناء جديد وكل غرس وكل تشييد وكل تصرف داخل مناطق الحافة الحرة من شأنه أن يضر بصيانة الوديان والبحيرات والشطوط.[4]

يمكن للإدارة المكلفة بالموارد المائية للجوء إلى نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لاقتناء الأراضي اللازمة إذا كان ارتفاق الحافة الحرة المنشأ غير كاف لإقامة ممر كاف للاستغلال.[5]

[1] نور الدين زيان رضا مساي ، ***دمج قوانين ومعايير الحماية من الأخطار الطبيعية في مخطط شغل الأرض دراسة حالة مدينة تيارت***،مذكرة ماستر منشورة، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017)،ص .

[2] سهام دغفل، مرجع سابق، ص .24.

[3] المادة 10 من القانون 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

[4] المادة12 من القانون 05-12 المؤرخ في 04أوت2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

[5] المادة13 من القانون 05- المؤرخ في 04أوت2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم.، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

المطلب الثالث: دراسة حالة مدينة الجزائر– فيضانات باب الواد–.

فيضانات باب الواد:

شهدت مدينة الجزائر فيضانات في مدينة باب الواد في10 سبتمبر 2010، فيضانات عارمة وسيول جارفة بعد أمطار غزيرة إذ استمر سقوط هذه الأمطار ثلاث ساعات متتالية دون انقطاع.

في غضون أربع وعشرين سنة، ما يقرب من 100ملم من المطر(المتوسط لشهر نوفمبر) سقطت على مناطق مختلفة من الجزائر العاصمة ، وبشكل رئيسي في باب الواد وفريس فانون وبلوزداد والقصبة، يقع باب الوادي على حافة وادي البحر، وقرب التلال المحيطة إلى تركيز المياه في هذه المنطقة، حيث كلفت الدولة بأموال طائلة 22 تقدر بمليار دينار (حوالي 500 مليون فرنك سويسري) و5 مليارات دينار لقطاعي الأشغال العامة والهيدروليكية. وجرفت معها كل ما في طريقهن خلفت موت733 شخص وعدد كبير من المفقودين والضحايا.[1] من أجل الوصول إلى إثر الأخطار الطبيعية المهددة، لا بد من الوقوف على أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على تأثيرا كبيرا على حدوث ظاهرة الفيضانات في مدينة الجزائر العاصمة تساعد في إبراز هذه الأخطار، ومنه تمت الدراسة التحليلية لهذه الأخطار، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة التحليلية على: [2]

1-الخصائص المميزة لساحة باب الوادي:

تبلغ مساحة باب الوادي باب الوادي ب 36.000كم ^{2} وتقدر 387.501 قدم، ويبلغ طولها 300م (984 قدم)، ويبلغ عرضها 120 م (394 قدم)، ترتفع عن مستوى البحر ب12 م (39 قدم).

[1] الهادي عشوش وعامر الرحمان، ***أخذ بعين الاعتبار الاخطار الطبيعية في التهيئة احضرية –خطر الفيضانات- دراسة حالة مخطط شغل الأرض رقم05 بالمسيلة***، مذكرة ماستر منشورة، ص .18.

[2] مقابلة مع مصطفي حاباراي، مكلف بتخطيط المدن، "فيضانات باب الواد"، الجزائر: (2022/05/25).

يبلغ عدد سكان الدائرة في 334.4722006ن ،أما عدد سكان البلدية في 99.1522006.

2-أسباب حدوث الفيضانات:

تتمثل أسباب فيضانات باب الواد في ما يلي:

- الأمطار الغزيرة (100 ملم في 24 ساعة) بصرف النظر عن كمية الأمطار التي سقطت.
- الموقع الجغرافي وتشكل التلال المحيطة ساهم في التركيز العالي للمياه ودفعها نحو البحر في منطقة باب الواد.
- المجاري المسدودة وضعف صيانة الأنابيب لأسباب أمنية.
- إزالة الغطاء النباتي (معدل التشجير 0.5%.)
- نسبة الرياح القوية وارتفاع منسوب البحر.
- التحضر الفوضوي وإقامة حي من الأحياء على ضفاف نهر جاف.

2-الخسائر المخلفة لفيضانات باب الواد:

فيضانات باب الوادي خلفت خسائر كبيرة من بينها سبعمائة وثلاث وثلاثين ضحية بشرية منهم ستمئة وثلاثة وثمانين شخصا لقوا مصرعهم بمحيط أزقة باب الواد القديمة بالجزائر العاصمة، والخسائر المادية قدرت ب 2.5 مليار دينار، [1] وأودت بحياة ما يقارب 733 ضحية و 100مفقود، وهذا جدول يمثل مجموعة من الجثث الموجودة بسبب الحادثة:[2]

[1] جريدة التحرير الجزائرية ، "السبت الأسود فيضانات باب الواد".
[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ولاية الجزائر.

الموضوع: طلب رخصة دفن، طلب تشريح الجثث الموجودة حاليا بمصلحة حفظ الجثث بالعالية وفي حالة تعفن قسوى:

الاسم	اللقب	مكان وجودها
س.جزائري	2000/04/29	بحر كثاني
س.جزائري	2001/11/09	ساحة الشهداء/القصبة السفلى
ساق من جنس أنثى	2002/06/22	تم تحويل هذه الساق من مستشفى نور الدين عطاس إلى مصلحة حفظ الجثث للعالية
بوزيد بهيلة	2001/10/23	تم تحويلهم إلى مستشفى مايو إلى مصلحة حفظ الجثث للعالية
عصماني علي	2002/04/25	شاطئ فرنكو(رئيس حميدو)

المصدر: المؤسسة العمومية لتسيير الجنائز والمقابر، ولاية الجزائر.

وبعد الفيضانات، تم نقل الجثث إلى مصلحة حفظ الجثث بالعالية، وبعد التعرف عليها من طرف العائلات بقيت 12 جثة مجهولة الهوية إلى يومنا هذا(07 نساء و05 رجال وبقايا أعضاء الجسم 04 أرجل ويدين ونصف جمجمة).[1]

3_تدخلات الدولة لفيضانات باب الواد:

جندت الجماعات المحلية والإقليمية لمدينة الجزائر وسائل بشرية ومادية تمثلت في:

- تجنيد سريع للولايات المجاورة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ولاية الجزائر.

- تضامن واسع من طرف المواطنين كتقديم الأكل.
- تجنيد سريع لجميع المسؤولين على اختلاف أنماطهم.
- إجلاء المتضررين من الفيضان إلى بلدية باب الواد ، زرالدة.

كما تدخلت الحماية المدنية بما يلي:

- 1176 متدخل من ولاية الجزائر.
- 2260متدخل من 13 ولاية داعمين للمنكوبين.
- 895 شاحنة وسيارة إسعاف.

حيث كان على رأس التدخلات الوالي "معبد" الذي كان رئيس المجلس البلدي لبلدية باب الواد.

لكن رغم كل هذه التدخلات والإسعافات الأولية إلا أنه كان هناك غياب في أجهزة الإنذار ونقص العتاد المتخصص في مواجهة الكوارث.[1]

خاتمة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل هو أنه نادرا ما نجد دولة لا تتعرض للأخطار الطبيعية وما ينتج عليها آثار سلبية من خسائر مادية وبشرية.

إن خطر الفيضان من بين الأخطار الأكثر ضررا بالإنسان والبيئة، وللحد منها لا بد من القيام بإجراءات مناسبة للوقاية عند حدوث الفيضان.

الدراسة الطبيعية لمدينة الجزائر تبين أنه توجد عوامل لها دور كبير في زيادة حدة خطر الفيضانات، ولهذا نجد المشرع القانوني يسن قوانين تبين كيفية التعامل مع خطر الفيضانات.

[1] سمير بشارة، مرجع سابق، ص53، 54.

الاستنتاجات:

في الأخير، ومما سبق يمكن القول أن المدن الكبرى بما فيها الجزائر تتعرض لمجموعة من المخاطر الكبرى، ولمواجهتها لا بد من تدخل السلطات المعنية والقيام بإجراءات للوقاية منها، وحتى يكون لها دور حقيقي يجب السياسة العامة للمدينة أن تكون سياسة عامة رشيدة وناجحة، ومنه يمكن استخلاص بعض النتائج من هذه الدراسة كالآتي:

- كل مدينة لها برامج وأساليب خاصة ومحددة وحكم رشيد تجسد في السياسة العامة للمدينة، تكون من قبل هيئات مختصة في الدولة، تهدف إلى تنمية حضرية ووضع سياسة وطنية شاملة، واتخاذ قرارات ناجحة.
- تواجه كل أنحاء دول العالم مختلف المخاطر، ولإدارتها لا بد من هيئات مختصة في مجال كيفية التعامل مع المخاطر والوقاية منها. ومنه فإدارة المخاطر منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف أسبابها وطبيعتها و نوعها.
- إن المجتمع المدني هو من يهتم بالمخاطر الكبرى وسيرها، فالمخاطر الكبرى تهديدات تمس المدن وتضر الإنسان والبيئة، وللوقاية منه هذه المخاطر الكبرى، لا بد من إجراءات تقوم بها الدولة في إدارة المخاطر ومواجهتها من خلال التسيير الجيد والناجح بأفضل الاستراتيجيات.
- من بين المخاطر الأكثر تهديدا في الجزائر الفيضانات، ولذا نجد الجماعات المحلية للجزائر تسن قوانين وتشريعات للتعامل معها وتسييرها، فطبيعة مدينة الجزائر من بين العوامل التي تزيد من حدة خطر الفيضانات.

قائمة المراجع النهائية

❖ **الكتب السماوية:**

سورة الكهف، الآية 19.

❖ **القواميس:**

المعجم المعاصر للغة العربية، "***مادة الدبلوماسية***".

❖ **القوانين:**

1-اتفاقية إنشاء الوكالة الإفريقية لمواجهة المخاطر، ص. 04.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الجزائر.

3-دليل الإنتوساي5320، "تدقيق إدارة الكوارث" ، في www.issai.org

4-القانون التوجيهي للمدينة 06/06، المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006.

5-المادة 08 قانون رقم 04-20مؤرخ في 25ديسمبر2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

6-المادة 10 من القانون 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

7-المادة02 من القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 2004/12/25.

8- المادة12 من القانون 05-12 المؤرخ في 04أوث2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

9- المادة13 من القانون 05- المؤرخ في 04أوث2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم.، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد60.

الكتب:

1-أندرسون، جيمس. ***صنع السياسات العامة***. تكساس: دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة.

2-الشبخلي، عبد الرزاق. ***الإدارة المحلية دراسة مقارنة***.عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر،2001.

3-رزق دياب، سهيل. ***مناهج البحث العلمي***.فلسطين: 2006.

4-سرحان علي المحمودي، محمد. ***مناهج البحث العلمي***.صنعاء: دار الكتب، ط03، 2019.

5-سلام، أسامة عزمي ونوري، موسى شقري. إدارة المخاطر والتأمين.عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2007.

6-عابد الجبري، محمد. ***قضايا في الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة***.بيروت: مركز دراسات الوحدة لعربية،1997.

7-محسوب، محمد صبري وأرباب ابراهيم. ***الأخطار والكوارث، الحدث والمواجهة، معالجة جغرافية***، القاهرة: دار الفكر الغربي،1998.

8-محمود توفيق، محمد. ***حماية الإنسان في حالة الكوارث الطبيعية***.القاهرة: دار النهضة العربية،2013.

المقالات:

1-بن زيان، سعادة. "المبادئ العامة الأساسية للمدينة في الجزائر"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، م01، ع09 (مارس 2018)، ص ص 241-262.

2-بوريش، رياض. "السياسة العامة من منظور حكومي"، ***الحوار المتوسطي***، ع 05 (مارس 2013)، ص ص 130-140.

3-بوعيطة، عبد الرزاق. وبوقرة، عيسى. " ***الحكم الرشيد ودوره في التنمية المحلية حالة الجزائر، مجلة الميادين الاقتصادية***، م01، ع01 (2018)، ص ص 45-60.

4-بووشمة، الهادي. "***سياسة المدينة بالجزائر الواقع والرهان مقاربة سوسيولوجية،"مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع***، م03، ع03(سبتمبر2020)، ص ص 31-50.

5- شيخي بلال، واخرون."أهمية التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر"، ***المجلة الدولية للأداء الاقتصادي***، ع01 (جوان2018)، ص ص 54-64.

6-صبرينة، تونسي." سياسة المدينة كالية للتسيير المستدام للعران في الجزائر،" ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م12،ع04 (ديسمبر 2019)، ص ص 193-211.

7- صلاح، رزان. تعريف إدارة المخاطر، "***مجلة سطور*** .

8- عزوز، غربي. "***إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في الجزائر بين الجاهزية القانونية وإشكالات الواقع*** (جامعة 08 ماي قالمة 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية).

9-لوني، نصيرة، "آليات الحكم الرشيد كأساس للإصلاح الإداري في الجزائر البلدية نموذجا،" ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، ع 02، (سبتمبر2019)، ص ص 50-67.

10–محدوب، خيرة. "سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلبي لتحقيق أهداف التنمية المستامة،" ***مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية***، م01، ع01 (2019)، ص ص85–113.

11– مشعل قدوري، فائق. وفيجان محمود، صباح. إدارة المدينة و دورها في التنمية المحلية "، ***مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد 04 العدد10، ص.10.

12– وجيه الكسان، وسيم."الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة،" ***معهد الحاسبات والعلوم الإدارية، أكاديمية طيبة***.

الجرائد:

جريدة التحرير الجزائرية "السبت الأسود فيضانات باب الواد".

المذكرات الجامعية:

أطروحة دكتوراه:

1- ابرادشة، فريد. ***الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية***، أطروحة دكتوراة (جامعة - الجزائر 03: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

مذكرات الماجستير:

1- تومي، رياض. ***أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية مدينة الحروش نموذجا***، مذكرة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانسة والعلوم الإجتماعية، 2006/2005).
2- شمام، فتيحة. ***قانون المدينة في التشريع الجزائري***، مذكرة ماجستير(جامعة سعد دحلب البليدة : كلية الحقوق،2012).
3- الطويل، فتيحة. ***السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية دراسة ميدانية مدينة بسكرة***،*مذكرة ماجستير* (جامعة بسكرة:كلية الاداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005).

4- عبدلي، لطيفة. ***دور ومكانة إدارة المخاطر الاقتصادية دراسة حالة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة،*** مذكرة ماجستر(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2012/2011).
5- عقاقبة، أحمد. ***خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة دراسة حالة مدينة العلمة،*** مذكرة ماجستر(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم 2005/2004).
6- مدوكي، مصطفى. ***دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونمطية للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدينة*** تقرت، مذكرة ماجستر(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم والتكنولوجيا 2010).

مذكرات ماستر:

1- بن حساين، باهية وبنكرو، فضيلة. ***تسيير الجماعات المحلية في المخاطر الكبرى،*** مذكرة ماستر (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011).
2- بوردنوس،رقية. ***دراسة الفيضانات مدينة سكيكدة دراسة حالة في مرج الديب*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة 201/2020).
3- بوصفصاف، خالد. ***تسير المخاطر الكبرى*** ، مذكرة ماستر(جامعة محمد لمين دباغين سطيف02: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019.
4- تقشيشت محمد، وطقموت نور الدين. ***دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الكوارث دراسة حالة لمديرية الحماية المدنية بولاية تيزي وزو 2010-2015،*** مذكرة ماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016/2015).
5- جابر، ناصر. ***السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر،***مذكرة ماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012).
6- دغفل، سهام. ***دور عمليات التهيئة الحضرية في الوقاية من الأخطار والفيضانات دراسة حالة مدينة المسيلة،*** مذكرة ماستر(جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014).
7- دولاش ياسين، ورنيمة محمد. ***دراسة حساسية المدن من خطر الفيضانات دراسة حالة مدينة سيدى عيسى،*** مذكرة ماستر(جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018).
8- زيان، نور الدين، ومساي، رضا. ***دمج قوانين ومعايير الحماية من الأخطار الطبيعية في مخطط شغل الأرض دراسة حالة مدينة تيارت،*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2017).

9- سعودي، سميرة. ***إدارة المدن في الجزائر واقع آفاق دراسة حالة مدينة سعيدة،*** مذكرة ماستر (جامعة مولاي الطاهرسعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018).

10-سماحي، حنان. ***الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسات العامة في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014).

11-صابر، نوري. ***الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية***، مذكرة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/20119).

12- عزيزي، عبد المجيد. مهني، سمير. ***خطر الفيضانات على التوسعات العمرانية دراسة حالة مدينة المسيلة،*** مذكرة ماستر (جامعة جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018).

13- عشوش، الهادي والرحمان عامر.***أخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية في التهيئة الحضرية خطر الفيضانات دراسة حالة مخطط شغل الأرض رقم05 بالمسيلة،*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة).

14- عقاقبة، عبد العزيز. ***تسيير السياسة العمرانية في الجزائر،*** مذكرة ماستر (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

15- عمران نبيلة. وشنبة أمال. ***تسيير خطر الفيضانات في مدينة وادي العثمانية،*** مذكرة ماستر (جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2015/2014).

16- فارس، دنيا.وبطاط وليد. ***تأثير خطر الفيضانات على الوسط الحضري دراسة حالة مخطط شغل الأرض طريق حمام الضلعة المسيلة،*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018).

17- قرقاح ،ابتسام، ***دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2019)***، مذكرة ماستر (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).

18- لمزاود، صباح. ***دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي،*** مذكرة ماستر (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية).

19- مقران، نور الهدى. ***حماية المدن من خطر الفيضانات دراسة حالة مخطط شغل الأراضي طريق حمام الضلعة بالمسيلة،*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: معهد تسيير النقابات الحضرية 2020/2019).

المحاضرات:

1- بن زبد، فتحي.***محاضرات في مقياس إدارة الخطر***(جامعة محمد الأمين دباغين سطيف : كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018).

2- حسين، عبد القادر. ***محاضرات في ملتقى الحكم الراشد*** (جامعة أبو بكر بلقايد وهران،2020/2019).

3-لباد، ناصر.***القانون الإداري بالتنظيم الإداري*** (منشورات دحلب، الجزائر،1998).

المقابلات:

1- مقابلة مع مصطفي حاباراي، مكلف بتخطيط المدن، "فيضانات باب الواد"، الجزائر: (2022/05/25).

المواقع:

1- " ما هي الكارثة" في https://www.ifrc.org (2022/04/14).

2- إدارة المخاطر أهمية وأنواع واستراتيجية إدارة المخاطر، أسود البيزنس، في https://www.business4lions.com/risk-management/ (2022/04/26).

3- إسلام غنيمات، "اثار الكوارث الطبيعية على الإنسان والبيئة " في https://mawdoo3.com (2022/05/10).

4- باب الواد في https://m.marefa.org (2022/05/23).

5- الجمعية المصرية لإدارة الأخطار (ERMA)، "***معيار إدارة الخطر***"، في www.erma-egyppt.org.

6- الديوان الوطني للحماية المدنية، في http://onpc.nat.tn/index.php/ar/22-recherche/51-innondation .(2022/05/11)

7- مديرية التجارة لولاية الجزائر، "التعريف بولاية الجزائر"، في https://dcwalger.dz/index.php/wilaya .(2022/05/23)

8- المركز الوطني للمعلومات، " إدارة الكوارث الطبيعية"، في www.yemen-nic.info/procesafe/imp-bales/disaster.pdf . (2022/04/27).

9- المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث، "إعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث"، (مدينة شرم الشيخ، مصر، 16-14 سبتمبر 2014) في . www.preventionweb.net/files/36370_declarationfinalversionarabic21sept.pdf ، ص. 04.

10- Définition de politique de la ville, https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c2097 (22/05/2019) .

11- Définition :qu'est-ce que la politique de la ville, https://ressources-urbaines.org/ (20/03/2022).

12- Histoire de la politique de la ville-Profession Banlieue , https://www.professionbanlieue.org (23/03/2022).

13- OPNV, observatoires territoriaux/régionaux - agences d'urbanisme plateforme de données-système d'information géographiques, Observation nationale de la politique de la ville, https://www.observation-des-territoires.gouv.fr. (25/03/2022).

الملخص:

ناقشت المذكرة موضوع دور السياسة العامة للمدينة في الوقاية من المخاطر الكبرى، مع الإشارة إلى حالة الفيضانات في الجزائر العاصمة. ومن هذا المنطلق، فقد حظيت السياسات العامة في الجزائر باهتمام الباحثين والدارسين والمقررين، وبات الموضوع السياسة العامة للمدينة محل اهتمام من قبل السلطات المحلية نظراً لأهميته وعلاقته المباشرة بأمن المحكومين واستقرار مدينتهم.

فالسياسة العامة للمدينة تشمل جميع البرامج والمشاريع التي تهدف إلى التنمية داخل المجتمعات المحلية، وترمي إلى تطوير المناطق الحضارية، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت السياسة العامة ناجعة وفعالة.

ومن هذا المنطلق، يكشف الاهتمام الذي توليه السلطات المحلية لقضية تسيير المدن الكبرى إدراك المقررين لهذه المسألة الحيوية. وهو ما يفسر تحديد إطار تنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم في مجال الارتقاء بقدرات تسيير المدن وقت المخاطر الكبرى، وكيفية إدارة هذه الأزمات. وهذا ما يستدعي إقامة حكم محلي جيد، بإمكانه تقدير حجم هذه المخاطر ومن ثم تسييرها، من خلال خطط محكمة تهدف لوضع أساليب وطرق للوقاية والحماية منها، مع طرح تنبؤات لتطبيق الإجراءات التي تقلل حجم الخسارة المحتملة من هذه الأخطار.

وسلطنا الضوء في هذه الدراسة على خبرة الجزائر في الوقاية من الفيضانات في العاصمة مع الإشارة إلى فيضانات باب الوادي 2001.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة للمدينة، التسيير الحضري للمدينة، إدارة المخاطر، الفيضانات، الحكم المحلي.

Abstract :

La note évoque le rôle de la politique publique de la ville dans la prévention des risques majeurs, en référence à la situation des inondations à Alger. De ce point de vue, les politiques publiques en Algérie ont retenu l'attention des chercheurs, universitaires et rapporteurs, et la question de la politique publique de la ville est devenue un sujet d'intérêt pour les autorités locales en raison de son importance et de son lien direct avec la sécurité des gouvernés. et la stabilité de leur ville.

La politique générale de la ville comprend tous les programmes et projets qui visent le développement au sein des communautés locales et visent à développer les zones urbaines, et cela ne se produira que si la politique publique est efficace et effective.

De ce point de vue, l'attention portée par les collectivités territoriales à la question de la gestion des grandes villes révèle la prise de conscience des rapporteurs sur cette question vitale. Ce qui explique l'identification d'un cadre réglementaire pour la gestion de la ville et l'identification des pouvoirs des acteurs et leur rôle dans le domaine de la mise à niveau des capacités de gestion de la ville au moment des risques majeurs, et comment gérer ces crises. Cela nécessite la mise en place d'un bon gouvernement local, capable d'estimer l'ampleur de ces risques puis de les gérer, grâce à des plans bien conçus visant à développer des méthodes et des méthodes de prévention et de protection contre eux, avec des prévisions pour la mise en œuvre de mesures qui réduire les pertes potentielles liées à ces risques.

Dans cette étude, nous avons mis en évidence l'expérience algérienne en matière de prévention des inondations dans la capitale, en référence aux inondations de Bab El Wadi en 2001.

Mots clés : politiques publiques de la ville, la gestion urbaine de la ville, la gestion des risques, les inondations, gouvernement local.